

(29)

السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب

ترجمة ودراسة
محمود محمد



إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير معلومات
(29)

السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب

رئيس التحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مدير التحرير

د. باسم جلال القاسم



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Information Report (29)
US Behavior Towards the Palestine Issue
During Trump's Term

Prepared By:

Archives & Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

Managing Editor:

Dr. Basem Jalal Elkassem

حقوق الطبع محفوظة ©

2022م - 1443 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-614-494-019-8

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج

ربيع معروف مراد

طباعة

CA s.a.r.l | Beirut, Lebanon | +961 1 304444

فهرس المحتويات

3	فهرس المحتويات
5	المقدمة
7	أولاً: موقف ترامب من القضية الفلسطينية:
7	1. انحياز ترامب لـ "إسرائيل" خلال حملته الانتخابية
10	2. موقف ترامب من الاستيطان
14	3. الموقف من المفاوضات وحلّ الدولتين
21	4. مشروع "صفقة القرن"
	ثانياً: الإجراءات والعقوبات ضدّ السلطة الفلسطينية
26	ومنظمة التحرير الفلسطينية
34	ثالثاً: وقف المساعدات لوكالة الأونروا والمشاريع الفلسطينية
41	رابعاً: الموقف من المقاومة الفلسطينية
45	خامساً: الموقف من التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية
53	الخاتمة

المقدمة

يمكن اعتبار سنوات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من حالة الدعم الواسع إلى التماهي في الأيديولوجيا والممارسة. وقد وفر التقاطع بين وجود إدارة ترامب التي تدعمها تيارات مسيحية صهيونية، وحكم بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، تربة خصبة للمضي قدماً وبشكل حثيث نحو فرض الرؤية الإسرائيلية اليمينية لحل الصراع، المتمثلة بمحاولة إنهاء القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن ثمة محددات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تقوم بمجملها بالانحياز لصالح الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن بعض المسائل أو القضايا كانت تُعدّ خطوطاً عامة لا يتم تجاوزها، والتعامل مع هذه المسائل أو القضايا أصبح أقرب إلى العرف في السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما تلك المتصلة بقرارات صادرة عن الأمم المتحدة (وضع القدس القانوني، ووضع الجولان، وعدم شرعية الاستيطان، ونقل السفارة إلى القدس المحتلة...). غير أن وصول رئيسٍ متماهٍ مع "إسرائيل" إلى أبعد الحدود، إلى البيت الأبيض لم يترك مكاناً لهذه الأعراف في السياسة الخارجية الأمريكية.

تبنت إدارة ترامب مجموعة خطوات تستهدف حسم قضايا الصراع المركزية، كالاقرار بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتبار الاستيطان غير مخالف للقانون الدولي، والاعتراف بسيادة "إسرائيل" على الجولان. وكانت الذروة مع إطلاق "صفقة القرن" بداية سنة 2020، التي وُضعت بالتنسيق الكامل مع الجهات الإسرائيلية. ولتنفيذ هذه الخطوات وفرضها على الجانب الفلسطيني، اتخذت الإدارة الأمريكية

سلسلة من القرارات والإجراءات من بينها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على السلطة الفلسطينية، وعلى منظمة التحرير، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). وهو ما سوف نسلط الضوء عليه في هذا التقرير.



أولاً: موقف ترامب من القضية الفلسطينية

منذ اللحظة الأولى لظهوره كمرشح رئاسي عن الحزب الجمهوري الأمريكي The Republican Party، بدأ دونالد ترامب شخصاً غير اعتيادي ومختلفاً من حيث آرائه السياسية والاقتصادية، فهو قد لا يشبه إلا نفسه. جاء ترامب، القادم من عالم المال، من خارج المنظومة السياسية؛ فهو لا يتمتع بخلفية أو خبرة سياسية، وهو ما انعكس على حالة الغموض التي ميّزت مقاربتة للعديد من الملفات السياسية ومن ضمنها القضية الفلسطينية.

1. انحياز ترامب لـ "إسرائيل" خلال حملته الانتخابية:

لقد سبق لترامب أن عبّر عن الموقف ونقيضه مرات عدة في أثناء حملته الانتخابية، فقد عدّ نفسه الشخص الأكثر تأهلاً لتحقيق "السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مدعياً أنه سيكون "محايداً" بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. ففي آذار/ مارس 2015، ادعى أنه عازم على اتخاذ موقف محايد من الصراع العربي - الإسرائيلي قائلاً إنه لا يستطيع المضي في تسوية سلمية إذا أعلن أنه مؤيد لـ "إسرائيل".¹

وأثار ترامب حنق اليهود الأمريكيين في كانون الأول/ ديسمبر 2015، عندما قال إن تحقيق "السلام" يعتمد على "إن كانت إسرائيل تريد التوصل إلى صفقة أم لا، وإن كانت مستعدة للتضحية ببعض الأشياء أم لا".² لكنه أصبح أكثر وضوحاً بعد ذلك، في تبني الأجندة اليمينية الإسرائيلية بالكامل، منذ آذار/ مارس 2016، وذلك عندما ألقى خطاباً في واشنطن أمام المؤتمر السنوي للجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية (أيباك) American-Israel Public Relations Committee (AIPAC)، في 2016/3/21، حيث أكد أنه يؤيد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وعدّ القدس "عاصمة إسرائيل

الأبدية". وأعلن أنه سيعارض أي محاولة من الأمم المتحدة "لفرض إرادتها" على "إسرائيل"، وقال إن أي اتفاق تفرضه على "إسرائيل" والفلسطينيين سيكون "كارثة"، متهما المنظمة الأممية بأنها ليست صديقة لتل أبيب. كما قال إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) هي "الفرع الفلسطيني" لـ "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش).³ وفي الخطاب نفسه تعهد المرشح الجمهوري "بتدمير" الاتفاق الذي أبرمته إيران مع القوى الغربية في تموز/ يوليو 2015، معتبراً إياه "كارثة" للولايات المتحدة و"إسرائيل" ومجمل منطقة الشرق الأوسط.⁴

لا شك أن دونالد ترامب، "قطب" العقارات، والذي يعرف تماماً كيف يُنجز الصفقات، أراد من هذه المواقف والتصريحات المثيرة للجدل، التي تتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية والعلاقة مع "إسرائيل" والموقف من إيران، توجيه رسالة إلى الناخبين الذين ينتمون إلى تيار المسيحيين الصهيونيين داخل الحزب الجمهوري لكسب تأييدهم، بالإضافة إلى استمالة الناخب اليهودي الأمريكي داخل الحزب وخارجه، كما أراد استقطاب نحو 300 ألف إسرائيلي يحملون الجنسية الأمريكية يُقيمون في "إسرائيل".⁵

يمكن القول، إن حملة ترامب الانتخابية أعطت منذ انطلاقتها صورة واضحة عن مدى الانحياز غير المسبوق لـ "إسرائيل" الذي ستكون عليه سياسة ساكن البيت الأبيض القادم. وقد ظهر ذلك في سلسلة من التصريحات التي أطلقها ترامب؛ فقد قال في 2016/2/17، عندما كان يتصدر سباق المنافسين على الفوز بترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية، إن التوصل إلى اتفاق بين "إسرائيل" والفلسطينيين، سيكون "صعباً جداً جداً". وفي تعليقاته قال ترامب إنه سمع من إسرائيلي أن "الجانب الآخر يجري تدريبه منذ أن كانوا أطفالاً على كراهية الشعب اليهودي"،



وإنه لهذا السبب فإن الاتفاق قد لا ينجح.⁶ وبعد أيام على تكريسه "المرشح المفترض" للجمهوريين في انتخابات الرئاسة الأمريكية، تبنى ترامب التوسُّع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى أقصى الحدود، مشيراً إلى أنه "يجب ألا يتوقف".⁷

وتعهد ترامب حينما كان مرشحاً جمهورياً للرئاسة الأمريكية، في كلمة مسجلة له بُثت أمام مئات الداعمين له من الإسرائيليين والأمريكيين في مدينة القدس المحتلة، بأن يجعل كلاً من "أمريكا وإسرائيل آمنتين من جديد"، وقال ترامب: "أنا أحب إسرائيل، وأحترم وأقدر التقاليد اليهودية، ومن المهم أن يكون لدينا رئيس يشعر بهذه الطريقة"، وأكد أن إدارته في حال فوزه "ستقف بجانب الشعب اليهودي وقادة إسرائيل من أجل الاستمرار بتقوية الجسور التي تصل ليس فقط بين اليهود الأمريكيين والإسرائيليين، بل أيضاً جميع الأمريكيين والإسرائيليين".⁸

وأكد ديفيد فريدمان David Friedman مستشار ترامب في حملته الانتخابية وقتها، في 2016/10/25، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة ليست غير شرعية، مشيراً إلى أن هذا موقف يشاركه به المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية، مضيفاً أن المرشح يعترف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل". وقال فريدمان لوكالة فرانس برس Agence France-Press (AFP) بعد تجمع لأنصار ترامب في القدس، إن لدى المرشح الجمهوري "شكوكاً عميقة" حيال فرص حلّ الدولتين لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ورداً على سؤال ما إذا كان ترامب، على غرار اليمين الإسرائيلي، يعدّ الضفة الغربية المحتلة جزءاً من "إسرائيل"، لم يقدم فريدمان جواباً مباشراً. وقال "لا أعتقد أن دونالد ترامب يعتبر المستوطنات غير قانونية".⁹

2. موقف ترامب من الاستيطان:

بعد أيام على تكريسه "المرشح المفترض" للجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تبني ترامب التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى أقصى الحدود، مشيراً إلى أنه "يجب ألا يتوقف". من جهة أخرى، ضرب ترامب بعرض الحائط تعهده السابق في أن يقوم بوساطة نزيهة في عملية "السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأجاب في مقابلة مع صحيفة ديلي ميل The Daily Mail البريطانية، رداً على سؤال حول التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية: "على إسرائيل أن تستمر فيه. عليهم أن يتأبروا على ذلك ولا أعتقد بأن عليهم أن يتوقفوا"¹⁰.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2016، وجّه ترامب انتقادات حادة لإدارة سلفه باراك أوباما Barack Obama بسبب عدم استخدامها حق النقض (الفيتو Veto) لوقف تمرير القرار رقم 2334 في مجلس الأمن الدولي (United Nations Security Council) في 2016/12/23، الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، بما فيها شرقي القدس، ويعدّه عقبة في تحقيق حلّ الدولتين، وهذا القرار هو القرار الأول الذي يدين الاستيطان منذ القرار رقم 446 الذي صدر عن مجلس الأمن سنة 1979، وقد امتنعت الولايات المتحدة حينها عن التصويت. وكانت آخر مرة امتنعت فيها واشنطن عن استخدام الفيتو في مجلس الأمن في 2009، لنص يدعو إلى وقف إطلاق النار خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.¹¹

وفور تولّي ترامب ولايته الرئاسية مطلع 2017، أعلن البيت الأبيض، في 2017/2/2، أن بناء "إسرائيل" لمستوطنات جديدة أو توسيعها للمستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة قد لا يكون مفيداً في سبيل تحقيق "السلام" مع الفلسطينيين، حيث أضاف في بيان له: "وعلى الرغم من أننا لا نعتقد أن وجود المستوطنات عقبة أمام السلام فإن بناء مستوطنات جديدة، أو توسيع



المستوطنات القائمة خارج حدودها الحالية قد لا يكون مفيداً في سبيل تحقيق هذا الهدف“.¹²

كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو Mike Pompeo في 2019/11/18، أن الإدارة الأمريكية ”بعد دراسة متأنية لجميع جوانب النقاش القانوني، توافق... على... أن إنشاء المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي“. وقال: ”إن الإدعاء بأن إقامة مستوطنات مدنية تتعارض مع القانون الدولي لم تقدم قضية السلام“، وتابع: ”الحقيقة الصعبة هي أنه لن يكون هناك أي حل قضائي للنزاع، والحجج حول من هو على حق ومن هو مخطئ من حيث القانون الدولي لن تجلب السلام“.¹³

ويشكل هذا الموقف الجديد للإدارة الأمريكية خروجاً على الرأي القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية المستمر منذ سنة 1978، والذي عدّ الاستيطان في الأراضي المحتلة 1967 ”غير قانوني“.

تبدو الإشكالية هنا أوسع وأخطر، فالسياسة العامة للولايات المتحدة ترفض سياسات الاستيطان الإسرائيلي، وحتى لو لم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على ”إسرائيل“ لوقف هذه السياسة. الأخطر من تصريحات ترامب كان أركان حملته الانتخابية والمرشحون لتولي المناصب الرئيسية في إدارته، فالكثير منهم من غلاة المؤيدين لـ”إسرائيل“ وللاتجاهات اليمينية المتطرفة. إذ منهم نيوت غينغريتش Newt Gingrich صاحب مقولة ”إن الشعب الفلسطيني شعب مخترع“،¹⁴ ورودلف ولياني المعروف بـ ”رودي جلياني Rudy Giuliani“ وجون بولتون John Bolton، المعروفان بتأييدهما الأعمى لـ”إسرائيل“، إضافة إلى مايك بنس Mike Pence¹⁵ الذي ينافس غلاة الإسرائيليين في تطرفهم، ومستشار

ترامب الجنرال مايكل فيلين Michael Flynn، الذي كان قيادياً في الاستخبارات، ولكنه أقليل بسبب مزاجه الصعب، حيث وصفه كولن باول Colin Powell بأنه ”يميني مجنون“، وهو من أكثر الشخصيات المعادية للإسلام، ”لا يفرق بين الإسلامي الراديكالي وبين الدين نفسه، حيث وصف الدين بأنه ورم خبيث، ورؤية سياسية تتقنع بكونها ديناً“. أما نائب فيلين، كاثلين ترويا Kathleen Troia، التي تعمل في محطة فوكس نيوز Fox News اليمينية الداعمة لـ ”إسرائيل“ فإنها تؤيد إجراء تمييز رسمي ومأسس ضد المسلمين، والتي شبّهت ”الإسلام بالسرطان“.¹⁶

يُضاف إليهم أعضاء في طاقم ترامب يحملون أفكاراً معادية للإسلام والمسلمين مثل عضو الكونجرس السابق مايك بومبيو الذي عينه ترامب رئيساً لوكالة الاستخبارات المركزية Central Intelligence Agency (CIA)، وفرانك غافني Frank Gaffney مؤسس مركز السياسات الأمنية في واشنطن (CSP) Content Security Policy، وكاتب مقالات في صحيفة واشنطن تايمز Washington Times، والذي كان يعدّ باراك أوباما مسلماً.¹⁷

فبالإضافة إلى التصريحات السياسية المنسجمة بين إدارة ترامب وبين اليمين الإسرائيلي، والتأييد الذي تبديه إدارة ترامب لـ ”إسرائيل“، فإن الانسجام الأيديولوجي بين نتنهاو وإدارة ترامب عميق، كذلك الانسجام الأيديولوجي بين نتنهاو مع الحلقة الأيديولوجية التي تحيط بالرئيس ترامب. فهذه الحلقة تعتقد أن الخطر الإسلامي، هو الخطر الأساسي على العالم الغربي، وخصوصاً مستشار الأمن القومي مايكل فيلين، وستيف بانون Stephen Bannon،¹⁸ وستيف ميلر Stephen Miller الذين يتبنون فكرة ”صراع الحضارات Clash of Civilizations“ في السياسة الدولية، ويرون أن الحضارة المسيحية واليهودية تواجه الإسلام، ولا يفرقون بين التيارات الإسلامية المختلفة، أو بين الإسلام والحركات الإسلامية.¹⁹



أحدث الانسجام بين حكومة نتنياهو التي تمثل يميناً متطرفاً مبنياً على أساس ديني، وبين الإدارة الأمريكية التي تحمل توجهات يمينية متطرفة إضافة إلى توجهات دينية مسيحية صهيونية، وحالة التماهي بين الطرفين في سنوات حكم ترامب، صدعاً في الإجماع الأمريكي حول مكانة "إسرائيل"، وهو ما عدّه بعض المحللين الإسرائيليين مصدر ضرر مستقبلي كبير في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية؛ ففي استطلاع أجراه معهد الدراسات الأمريكية (بيو) Pew Research Center شمل عينة من الناخبين المؤيدين للحزب الجمهوري والديموقراطي، حول الموقف من العلاقة مع "إسرائيل"، وهو الاستطلاع الأكبر الذي يجري منذ أربعين عاماً؛ أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 79% من ناخبي الجمهوريين يتضامنون مع "إسرائيل" أكثر من تضامنهم مع الفلسطينيين، مقابل 27% من ناخبي الحزب الديموقراطي The Democratic Party. وفي صفوف ناخبي الحزب الديموقراطي قال 25% أنهم يتضامنون مع الفلسطينيين أكثر من تضامنهم مع "إسرائيل". ويشير الاستطلاع إلى أن نصف ناخبي الجمهوريين يحملون موقفاً إيجابياً من نتنياهو، مقارنة بـ 18% من ناخبي صفوف الديموقراطيين.²⁰

ويُبين الاستطلاع أن هنالك تراجعاً في تأييد ناخبي الحزب الديموقراطيين، ممن يحملون توجهات محافظة، لـ "إسرائيل" مقارنة بسنة 2016، وذلك من نسبة تأييد 53% سنة 2016 إلى 35% سنة 2018. بينما تراجع تأييد "إسرائيل" في صفوف ناخبي الحزب الديموقراطي، ممن يحملون توجهات ليبرالية، لتصل سنة 2018 إلى 19% فقط.²¹ وقد لفت مارتين إنديك Martin Indyk، وهو يهودي الديانة، الذي عمل مساعداً للرئيس السابق باراك أوباما وشغل منصب السفير الأمريكي في تل أبيب، النظر في تغريدة على تويتر Twitter، أن نتائج الدراسة تدل، بما لا يقبل الشك، على خسارة "إسرائيل" الإجماع الشعبي الأمريكي على دعمها.²²

3. الموقف من المفاوضات وحلّ الدولتين:

فور انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، صرح ترامب بأنه سيعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال صفقة بين الطرفين، وشدد على كونه رجل أعمال، فإنه يؤمن بالصفقات وهو قادر على الوصول لصفقة "من أجل الإنسانية" على حدّ تعبيره.²³ وكان وزير الخارجية ريكس تيلرسون Rex Tillerson قد قال خلال جلسة الاستماع في مجلس الشيوخ الأمريكي، قبل توليه الرسمي منصب وزير الخارجية، أن إدارة ترامب سوف تعيد الالتزام الأمريكي العميق تجاه "إسرائيل"، لأنها الحليفة الحقيقية لـ "إسرائيل" في المنطقة. وأطلق تيلرسون تصريحات ناقدة للجانب الفلسطيني وقيادة السلطة الفلسطينية، محملاً إياها مسؤولية الواقع الراهن.²⁴

وعبر مستشارو الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب قبل أيام من تولي الأخير منصبه، عن تحفظهم على مؤتمر "السلام" في باريس الذي دعت إليه فرنسا،²⁵ والذي عُقد في 2017/1/15، وقد افتتحه الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا هولاند François Hollande، بمشاركة ممثلي 70 دولة ومنظمة من بينهم نحو 40 وزيراً في مقدمتهم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون كيري John Kerry. وشهد هذا المؤتمر غياب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بعد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المشاركة، وتأجيل اللقاء بين الرئيسين الفرنسي فرنسوا هولاند والفلسطيني محمود عباس، إلى ما بعد أسبوعين لبحث آليات تنفيذ مقررات المؤتمر.²⁶ ودعا البيان الختامي، إلى تحقيق حلّ الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما دعا طرفي الصراع إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب "تحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي".²⁷ وفيما رحب الجانب الفلسطيني بالمؤتمر، وصفه نتنياهو بأنه



”عبارة عن خدعة فلسطينية برعاية فرنسية تهدف إلى اعتماد مواقف أخرى معادية لإسرائيل“.²⁸

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت Jean Marc Ayrault، الذي ترأس المؤتمر، إن المجتمع الدولي ملتزم بتشجيع العودة إلى طاولة المفاوضات، للتوصل إلى الحل الذي يحقق كلا من دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية، وأضاف أن أساس المفاوضات هو العودة إلى حدود سنة 1967 والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة الأساسية في هذا الشأن.²⁹ ووجه آيرولت تحذيراً من مغبة عواقب نوايا إدارة ترامب المنتخبة بنقل السفارة الأمريكية في ”إسرائيل“ من تل أبيب إلى القدس.³⁰

وجاء لقاء ترامب مع نتنياهو في 2017/2/15، مؤشراً على الحميمية التي يكنّها ترامب لـ ”إسرائيل“ عموماً ولنتنياهو خصوصاً. ففي لقائه مع نتنياهو حثّ ترامب هذا الأخير على كبح النشاط الاستيطاني، لكنه تحاشى أي تأييد واضح لحلّ الدولتين الذي يُعدّ منذ وقت طويل حجر الأساس للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد أعطى ترامب ما كان يطلبه نتنياهو، خلال سنوات حكمه الماضية، ونزع فكرة تدويل القضية الفلسطينية وحلها وفق ما جاءت به اتفاقيات أوسلو Oslo Accords، حيث أكد ترامب أنه يقبل بأي حلّ يتفق عليه الطرفان،³¹ وهذا معناه بأنه لن يفرض حلاً على ”إسرائيل“، لأنها هي المسيطرة، ولا يمكن مساواتها مع الفلسطينيين من حيث ميزان القوى، وكأن الطرفين يستطيعان من حيث ميزان القوى الاتفاق على حلّ يوافق عليه الفلسطينيون. وهذا ما أراده نتنياهو من اللقاء، إنزال عبء الضغط الأمريكي بالنسبة للحل، وخصوصاً حلّ الدولتين.

والجدير بالذكر أن حلّ الدولتين، اعتماداً على قواعد ”التسوية السلمية“، وفي ظلّ موازين القوى القائمة، لم يكن موجوداً حقيقة في أي فترة من

الفترات. فالاتجاه المركزي في "إسرائيل" لا يوافق على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها شرقي القدس، وعندما وافق نتنياهو على إقامة الدولة في خطابه في جامعة بار إيلان Bar Ilan University في سنة 2009، وفي عدة مناسبات متباعدة أخرى، فإن ذلك كان مجرد ذرّ للرماد في العيون، لأنّ جُلّ ما يقوم به وحكومته على أرض الواقع يدمّر أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية تستحق هذا الاسم. ومع مناداته بالمفاوضات المباشرة بلا شروط، إلا أنه في الحقيقة، هو من يصر على الشروط من خلال مطالبته بالاعتراف بـ "إسرائيل" كـ "دولة يهودية" حتى كشرط لاستئناف المفاوضات، ومن خلال إصراره على أن أي حلّ نهائي يجب أن يضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأجواء والبحار والحدود من النهر إلى البحر، وبقاء القدس عاصمة أبدية لـ "إسرائيل"، ورفضه حلّ مشكلة اللاجئين، وإخضاعه كل شيء لمفهوم "أمن إسرائيل".³²

تتمثل رؤية ترامب لحل الصراع في أن تكون المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هي الأساس في تحديد شكل التسوية، أي أنه لا يريد دوراً محدداً للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي في هذا الجانب تحديداً. وذلك يعني أن موضوعات القدس، واللاجئين، والحدود، والسيادة، والمستوطنات متروكة للتفاوض بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، أي لميزان القوى الثنائي، وهو ما يعني توفير البيئة المناسبة للطرف الإسرائيلي لممارسة كافة الضغوط المتوفرة على الطرف الفلسطيني لتحصيل أكبر قدر من المكاسب. ويرى ترامب أن الدور الأمريكي في المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يجب أن يقتصر على: "الميسر للتفاوض"، وقد انتقد في هذا السياق "ضعف الأمم المتحدة وعدم كفاءتها"، رافضاً فكرة فرض حلّ في القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة، قائلاً: "إن الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف"، وأنه سيستخدم "الفيتو ضد أي حلّ



يتبناه مجلس الأمن الدولي“، فهو يعرب عن عدم ممانعته لأي حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، طالما يوافق عليه الجانبان سواء أكان ذلك بوجود ”دولة واحدة أم دولتين“. وقال ترامب: ”أطلع لحل الدولتين أو دولة واحدة، وأحب الحل الذي يوافق عليه الجانبان“.³³

ويلمح ترامب هنا إلى إمكانية التخلي عن خيار حل الدولتين، وإقامة دولة واحدة تستوعب الفلسطينيين والإسرائيليين، مخالفاً بذلك إحدى ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالدعوة لحل الدولتين. وفي سياق متصل، قال ترامب: ”على إسرائيل أن تبدي مرونة أكبر في التفاوض مع الفلسطينيين، وتوقف بناء المستوطنات مؤقتاً كي يمكن التوصل إلى السلام“. وأضاف أن على ”الفلسطينيين أن يتخلصوا من بعض الكراهية التي يعلّمونها للأطفال ضدّ الإسرائيليين، وأن يعترفوا بإسرائيل، والتخلي ببعض المرونة“. وتابع: ”سيكون على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين تقديم التنازلات لتحقيق السلام“.³⁴

فعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية السابقة، في عهد أوباما، لم تفرض حلاً على ”إسرائيل“، إلا أنها حملت مواقف مؤيدة لحل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 (مع تبادل في الأراضي)، ومعارضة الاستيطان باعتباره عائقاً أمام حلّ الدولتين، أي تبني الموقف الأوروبي، والضغط على ”إسرائيل“ لتكف عن إقرار مشاريع لبناء وحدات سكنية استيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس. صحيح أن ترامب أشار أنه لا يريد أن يتم توسيع المستوطنات، وقد صرح بنتيها هو أنه لن يستطيع بناء مستوطنة جديدة لمستوطني عمونا Amona، كما وعدهم، بسبب تفاهات مع إدارة ترامب،³⁵ إلا أن ترامب لم يندد بالبناء الاستيطاني، ولا ذكره كمشكلة في الصراع، أو عائقاً أمام الحل، ورأى أن ما يتفق عليه الطرفان هو المقبول.

من خلال استعراضنا لمواقف ترامب في أثناء الحملة الانتخابية، وجدنا أنها تغيرت من الحديث الأول عن حقّ الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم، والوقوف على الحياد، إلى انقلاب شامل وصل إلى التعهد بنقل السفارة إلى القدس، والدعم المطلق لـ "إسرائيل". ولم يختلف كثيراً بعد فوزه وتوليه منصب الرئاسة، فقد تجاهل ترامب القضية الفلسطينية في خطابه الرئاسي الأول، ما أعطى انطباعاً أولياً على أن الرجل حسم أمره لجهة منح "إسرائيل" كبرى صفقاته عبر تحقيق ما تريد من الاستيطان، وتحويل القدس عاصمة للدولة اليهودية، ومنح الفلسطينيين بعض الفتات، وتحميلهم المسؤولية عن فشل التسوية. لم يطل التجاهل، فسرعان ما أثارت مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة والبيت الأبيض فيما يخص القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية والمفاوضات، بعد تولّي ترامب، جدلاً واسعاً من بين حزمة القرارات التي اتخذها ترامب خلال الشهر الأول من تسلمه للرئاسة، وكان من أهمها قضيتان:

الأولى: تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب خلال رسالة نشرتها صحيفة "إسرائيل اليوم" Israel Hayom العبرية العمل لتحقيق "السلام" العادل والدائم بين "إسرائيل" والفلسطينيين، معتبراً أن "إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، موضحاً أن أي اتفاق "سلام" يجب أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين ولا يفرض عليهما من قبل الآخرين³⁶. وهذا يتطابق مع موقف اليمين الإسرائيلي الذي يهدف إلى الاستفراد بالفلسطينيين وإخضاع التفاوض معهم لميزان القوى الثنائي.

الثانية: هي تأكيد البيت الأبيض أن واشنطن لم تعد متمسكة بحل الدولتين كأساس لحل الصراع بين الفلسطينيين و"إسرائيل" والتوصل إلى اتفاق "سلام" بينهما، بل ستدعم أي اتفاق توصل إليه الطرفان أياً كان هذا الاتفاق.



وبهذا، سجل ترامب ابتزازاً جديداً للسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، بعدما أكد أن حلّ الدولتين ليس السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنه منفتح على خيارات بديلة إذا ما كانت تؤدي إلى "السلام". وكان جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين قد دافعوا عن حلّ الدولتين، سواء من الجمهوريين أم الديموقراطيين. إن حلّ الدولتين الذي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ما يقارب ربع قرن، يعني إقامة دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل" تعيشان بـ"أمن وسلام"، وتخلّي ترامب عن هذا النهج لا يعني نسف إقامة دولة فلسطينية فحسب، بل يعني أيضاً نسف اتفاقيات أوسلو وسنوات من المفاوضات الماراتونية "العبيثة" للتوصل لحل بين الطرفين يفضي إلى مسار إقامة دولة فلسطينية، بحسب ما كان يروّج له مهندسو اتفاق أوسلو.

أظهرت سياسات ترامب اللاحقة، أنه يقوم بتجاوز الأعراف السياسية الأمريكية الخارجية، وتحديدًا في قضايا تتعلق بالعلاقات مع "إسرائيل" من خلال تنفيذ وعده الانتخابي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والتي تمّ نقلها في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، ثم ذهب ترامب أبعد من ذلك عندما صرّح أن القدس لن تكون قضية مدرجة على طاولة المفاوضات. وفي الاتفاق النووي الإيراني تبني ترامب الموقف الإسرائيلي بشكل كامل، حيث أعلن انسحابه من الاتفاق النووي سنة 2018. كل هذا إلى جانب دعم "إسرائيل" في المؤسسات الدولية، وتهديد الولايات المتحدة بقطع المساعدات أو تقليصها عن هذه المؤسسات، مثل وكالة الأونروا، والذي توجّ بانسحاب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) the United Nations Educational, Scientific and Cultural

Organization (UNESCO) في نهاية سنة 2018.³⁷

يمكن تسجيل عدة ملاحظات من خلال تصريحات ترامب ومواقفه:³⁸

- لم يتطرق ترامب خلال خطابه وتصريحاته إلى الحقوق السياسية للفلسطينيين، فلم يذكر حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو حلّ الدولتين كالتزام أمريكي للحل، ولم يُشر بكلمة واحدة إلى الاستيطان، أو حتى إلى المبادرة العربية، وخصوصاً بعد زيارته للسعودية سنة 2017، أو أي قضية تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا في زيارته لـ”إسرائيل“، ولا في زيارته لبيت لحم.

- لم يقدّم ترامب بمساواة معاناة الإسرائيليين خلال الصراع مع معاناة الفلسطينيين، لا بل تجاهل بشكل كلي معاناة الفلسطينيين، فقد أكد على معاناة الإسرائيليين والأطفال الإسرائيليين من ”الإرهاب“ والصواريخ التي تطلقها فصائل فلسطينية، وبذلك فهو يتبنى، بشكل كامل، السردية الإسرائيلية بالنسبة لكون الإسرائيليين وحدهم ضحايا الصراع وضحايا ”الإرهاب“.

- تبني ترامب الخطاب السياسي للحكومة الإسرائيلية اليمينية فيما يتعلق بعلاقة ”الإرهاب“ الفلسطيني مع الإرهاب العالمي، وذكر مراراً الشروط الإسرائيلية حول وقف ما يسمى التحريض من جانب السلطة الفلسطينية، ووقف تقديم مخصصات الشهداء والأسرى باعتباره تمويلاً لـ”الإرهاب“، ولم يتردد ترامب في ذكر هذا الأمر حتى خلال لقائه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في بيت لحم سنة 2017. في هذا السياق، لا بدّ من التنبيه إلى أن ترامب تبني عموماً مفردات نتنهاه حول ”الإرهاب الإسلامي“، وهو المصطلح الذي يستعمله نتنهاه منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين بصورة متكررة في جميع خطابه، وكان أو باماً يفسر عدم استعماله لهذا



المصطلح، على عكس اليمين في الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بأنه لا يرى علاقة بين الإسلام والإرهاب من جهة، وأنه يريد عزل الإرهابيين عن الثقافة الإسلامية والمسلمين، بالإضافة إلى عدم استثارة مشاعر المسلمين في وصف دينهم بالإرهاب.

• يُعدّ ترامب أول رئيس للولايات المتحدة يزور "إسرائيل" في أول جولة دولية له، وذلك للإشارة إلى عدم زيارة باراك أوباما "إسرائيل" بعد زيارته لمصر وخطاب جامعة القاهرة، حيث رأى اليمين الإسرائيلي أن خطاب ترامب في "متحف إسرائيل Israel Museum" يشكل قطيعة مع خطاب أوباما في جامعة القاهرة، كما أن ترامب كان أول رئيس أمريكي يزور الحائط الغربي في القدس خلال فترة حكمه،³⁹ لا سيّما وأن ترامب أشار في خطابه في المتحف أن هناك علاقة قوية بين الشعب اليهودي والقدس.

تبنى ترامب خطاب الحكومة الإسرائيلية في اعتبار إيران الخطر الأساسي على أمن المنطقة واستقرارها.⁴⁰

4. مشروع "صفقة القرن":

تمّ الإعلان عن صفقة ترامب أو ما يعرف بـ "صفقة القرن" في 2020/1/28؛ في احتفال حضره الرئيس الأمريكي ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو؛ في ظلّ مقاطعة فلسطينية، ومقاطعة عربية إلا من ثلاث دول هي الإمارات، والبحرين، وعمّان. وقد تلخّصت بنود الوثيقة التي جاءت في 181 صفحة، وتحتوي على 22 قسماً، وأربعة ملاحق، من بينها خريطتان توضحان جغرافية "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المفترضة وتوزيع المستوطنات، فيما يلي:⁴¹

أولاً: الدولة الفلسطينية المقترحة: وتتسم بما يلي:

1. دولة منزوعة السلاح تماماً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتلتزم بمنع أي تنظيم مسلح من الوجود فيها، مع اشتراط أن تحكّم غزة قوى غير حماس والجهاد الإسلامي والتنظيمات الأخرى المسلحة.
2. تكون عاصمة الدولة في الضواحي المجاورة لشرقي القدس، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستقيم سفارة لها في هذه الضواحي، بينما تكون القدس كلها بتوصيفها الإسرائيلي مدينة موحدة وعاصمة لـ "إسرائيل".
3. يتم استقطاع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وضمها لـ "إسرائيل".
4. لا عودة لحدود 1967، ومع إبقاء حدود الدولة الفلسطينية غير مرسمة لمدة أربع سنوات، يتم خلالها تحقيق تواصل جغرافي بين أراضي الدولة الفلسطينية، وتجميد الاستيطان، شريطة الالتزام بما يلي:
 - أ. أن لا تشكل هذه الدولة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال خطراً على الأمن الإسرائيلي، مع ترك تحديد مفهوم "خطر أمني" للطرف الإسرائيلي.
 - ب. التخلي عن السلاح؛ وهو ما تنطوي عليه عبارة ترامب "الرفض الصريح للإرهاب من قبل الدولة الفلسطينية".
 - ج. مقاومة إيران ومحاصرة نشاطاتها.
 - د. أن تكون قوانين السلطة الفلسطينية موجهة لتقييد النشاط "الإرهابي"، مع حق "إسرائيل" في تدمير أي منشآت فلسطينية تراها خطراً عليها.
 - هـ. خلال المفاوضات لا يجوز للسلطة الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة "إسرائيل".
 - و. الإقرار بـ "يهودية الدولة الإسرائيلية".



5. لن تخلع "إسرائيل" أي مستوطنة، ويتم ربط المستوطنات الإسرائيلية التي تقع داخل مناطق السلطة الفلسطينية بشبكات نقل، أما الفلسطينيون الذين يقعون في مناطق "إسرائيلية" فيسمح لهم بالتنقل نحو أراضي السلطة الفلسطينية.
6. يخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية، مع تعويض المزارعين الفلسطينيين، أو الترخيص لهم في هذه المنطقة.
7. المياه الإقليمية لغزة تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.
8. دمج سكان قرى المثلث الفلسطيني (كفر قرع، وعرعره، وياقة الغربية، وأم الفحم... الخ) مع السلطة الفلسطينية، ومقايسة الفلسطينيين بحيث يتم ضمّ مناطق للسلطة الفلسطينية تعويضاً عن ما سيقطع منها.
9. تبقى المعابر للدولة الفلسطينية خاضعة لرقابة السلطة الإسرائيلية، كما أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراضٍ محتلة (غور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وهو التفسير الذي أشار له نتنياهو في المؤتمر نفسه).

ثانياً: اللاجئون:

تمّ ربط موضوع اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين اليهود من الدول العربية، والإشارة لحق "إسرائيل" في التعويض عن ممتلكات المهاجرين اليهود، وما تحملته "إسرائيل" من نفقات استيعابهم. أما الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فهي:

1. بعضهم تستوعبه الدولة الفلسطينية.
2. وبعضهم يتم دمجهم في الدول التي يقيمون فيها.
3. والجزء المتبقي منهم يتم توطينه في دول إسلامية من دول منظمة التعاون الإسلامي.

4. توسيع قطاع غزة بما يساعد على تحسين ظروفهم من خلال مناطق مجاورة في النقب، ويتم وضع مرافق ومشاريع صناعية لاستيعاب جزء من الضغط السكاني في غزة.

ثالثاً: التكامل الاقتصادي الإقليمي:

عنوان القسم الثالث من الوثيقة هو ”رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والإقليم“، ويتم ذلك من خلال:

1. تعزيز مسار التطبيع بين الدول العربية و”إسرائيل“، والتشارك في علاقات مع أوروبا.
2. ربط الضفة وغزة بخطوط نقل سريعة تكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.
3. السماح للفلسطينيين باستخدام الموانئ الإسرائيلية في حيفا وأسدود.
4. تسهيل العبور بين الأردن وفلسطين، مع حقّ ”إسرائيل“ في الرقابة على السلع المنقولة.
5. إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن وفلسطين.
6. ضرورة التعاون العربي الإسرائيلي لمواجهة حماس وحزب الله.
7. تعدّ الولايات المتحدة بوضع نهاية لاعتماد الفلسطينيين على المؤسسات الخيرية والمعونة الأجنبية.

رابعاً: المعتقلون:

الإفراج عن السجناء ما لم يكونوا ممن اقترف ”جرائم قتل أو شروع بالقتل“، أي أن العناصر التي مارست المقاومة المسلحة لن يتم الإفراج عنها. إنَّ ما أعطى خطورة للمواقف والإجراءات الأمريكية أنها كانت تسير بالتوازي، مع دفع العرب إلى التطبيع وإقامة العلاقات مع ”إسرائيل“، من



دون ربط ذلك بتحقيق التسوية السلمية، لدرجة حاولت الإدارة الأمريكية إقناع العرب بتغيير "مبادرة السلام العربية" بحيث تبدأ بالمقلوب من خلال تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" أولاً. وفشلت هذه المحاولة عندما طُرحت في القمة العربية التي عقدت في نيسان/أبريل 2018، بمدينة الظهران السعودية، إذ شددت القمة على "بطلان وعدم شرعية" قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، وتعهد الزعماء العرب بالاستمرار في تقديم الدعم اللازم لنصرة القضية الفلسطينية، مع التشديد على أهمية "السلام" كخيار "استراتيجي" في الشرق الأوسط على أساس "مبادرة السلام العربية".⁴²

وترافقت المساعي الأمريكية للتطبيع، ودفع العرب للضغط على الفلسطينيين، والتهديد بالحلول ملهم على طاولة المفاوضات تنفيذاً لما دعا له نتنياهو من أولوية الحل الإقليمي على الحل مع الفلسطينيين، ومع الدعوة لتشكيل حلف أمريكي عربي إسرائيلي في مواجهة الخطر الإيراني، في قلب كامل لأولويات الصراع في المنطقة التي اعتبرت القضية الفلسطينية هي القضية العربية والإسلامية المركزية، وأن "إسرائيل" تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد شعوب وبلدان المنطقة برمتها.

لا نستطيع أن نتجاهل النجاحات التي حققتها الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية في مساعيهما في مختلف الاتجاهات المذكورة آنفاً، ولكن ليس بالصورة التي تحدث عنها ترامب ونتنياهو، إذ كان التقدم خطيراً ولكنه محدوداً، حيث تأكد مرة أخرى أن القضية الفلسطينية مهمة جداً لدى البلدان العربية والإسلامية، وفي العالم كله. صحيح أنها تراجعت في سلم الأولويات إلا أن أهميتها ما تزال محفوظة؛ إلا أنها سرعان ما تفرض نفسها بقوة عربياً وإسلامياً ودولياً، وتستعيد صدارتها الشعبية عربياً وإسلامياً خصوصاً في الانتفاضات والمواجهات مع "إسرائيل"، كما حدث في معركة سيف القدس في أيار/مايو 2021.

ثانياً: الإجراءات والعقوبات ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية

على الرغم من ادعاء ترامب فور فوزه بالانتخابات الرئاسية، بالتعهد بالعمل على تحقيق "السلام" العادل والدائم بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وأن أي اتفاق "سلام" يجب أن يتم التفاوض عليه بين الطرفين ولا يتم فرضه عليهما من قبل الآخرين، استخدمت إدارة ترامب التلويح وفرض العقوبات الأمريكية على الجانب الفلسطيني كوسيلة ضغط، ورافعة لجلبه إلى طاولة المفاوضات وفق الشروط والرؤية الأمريكية الإسرائيلية، لحسم قضايا الحل النهائي من جانب واحد، وتصفية القضية الفلسطينية، ولثني السلطة الفلسطينية عن مساعيها للانضمام إلى المنظمات الدولية، ورفع دعوى لدى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) International Criminal Court للنظر في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.

بدأت إدارة ترامب الضغط على الفلسطينيين مطلع سنة 2017 على أكثر من محور. وكان الحديث عن تقليص المساعدات الأمريكية للسلطة، أولى هذه المحاولات بحجة أن الأموال المقدمة تسهم في تمويل "الإرهاب" خصوصاً دعم عائلات المشاركين في هجمات على "إسرائيل". وتمّ تصعيد الحديث عن ضرورة وقف السلطة لبرامج دعم عائلات الشهداء والجرحى والأسرى، بحجة أن هؤلاء مشاركون في عمليات "إرهابية". وسنّت الإدارة الأمريكية قانون تايلور فورس Taylor Force Act والذي يقضي بتقليص المساعدات الأمريكية إلى السلطة في حال لم تتوقف الأخيرة عن "تسديد أي مدفوعات لقاء أعمال إرهابية ضد مواطنين أمريكيين وإسرائيليين، لأي فرد سُجن بعد محاكمة عادلة وأدين بارتكاب أفعال إرهابية مماثلة، بما في ذلك أي دفعات إلى



أفراد أسرته“⁴³ وتمثل الضغط الثاني في الحديث عن إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وعدم التجديد السنوي لرخصة تشغيله.⁴⁴

تزامن هذا مع زيادة مستوى التطابق في المواقف بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو، خصوصاً خلال أزمة البوابات على مدخل الحرم الشريف، حيث مارست إدارة ترامب ومستشاروه ضغوطاً كبيرة على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، من أجل خفض مستوى اللهب في ردة الفعل الفلسطينية، وفي مرات كانت القيادة الفلسطينية تتعرض للابتزاز من أجل التسليم بالموقف الإسرائيلي.⁴⁵

وأبلغ ترامب عباس نيته طرح خطة ”السلام“ خلال لقاءهما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations في أيلول/ سبتمبر 2017، طالباً منه التروي والتحي بالصبر، وعدم اتخاذ خطوات من شأنها عرقلة الخطة التي يعكف طاقمه على بلورتها.⁴⁶ وكاد العام الأول من ولاية ترامب أن ينتهي دون أي تدخل حقيقي في عملية ”السلام“، إلى أن جاء اعترافه بالقدس عاصمة لـ ”إسرائيل“، ونقل السفارة إليها من تل أبيب في 2017/12/6.⁴⁷ مثّلت خطوة ترامب صدمة للفلسطينيين وللكتيرين في العالم، إذ إنها دلت على أن الإدارة الجديدة حسمت خياراتها في الاصطفاف مع تل أبيب، وبات الفلسطينيون أكثر اقتناعاً بعد هذه الخطوة أن واشنطن ليست وسيطاً، بل طرف في الصراع. وقد عبّرت قيادة السلطة الفلسطينية عن موقفها هذا بالتصريح أن واشنطن لا يمكن أن تكون وسيطاً في العملية السلمية، وعن توجيهها للبحث عن وسطاء جدد.⁴⁸ وقد رفض الرئيس الفلسطيني استقبال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس خلال زيارته للمنطقة بعد ذلك. في الوقت ذاته، رأى عدد من الاستراتيجيين والباحثين الأمريكيين أن ما قام به ترامب يتعارض مع السياسة التي اتبعتها

كل الإدارات قبله، ويشكل ضرراً بالعلاقة مع الشركاء العرب وتعارضاً مع الحلفاء الأوروبيين.⁴⁹

وواصلت الإدارة الأمريكية ضغطها على الفلسطينيين فيما بدا صراعاً بين البيت الأبيض وقيادة السلطة الفلسطينية، فلم تمض أيام على إعلان ترامب عن القدس عاصمة "إسرائيل"، حتى أعلن البيت الأبيض بأن الإدارة تتجه لوقف تمويل وكالة الأونروا في حال عدم عودة الفلسطينيين إلى مفاوضات "السلام"، الأمر الذي عدته قيادة السلطة الفلسطينية رفعا لمستوى التهديد، حيث قال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية إن القدس ليست للبيع. وكتب مارك لينش Marc Lynch المتخصص في علاقات البيت الأبيض بالعالمين العربي والإسلامي في الواشنطن بوست The Washington Post أن ثمة ثلاثة أشياء يجب فهمها لفهم موقف ترامب من القدس؛ أولاً: لا يوجد عملية سلمية من شأن القرار أن يعيقها، ثانياً: لن يؤثر القرار على استراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة، ثالثاً: التطورات السياسية في المنطقة ستحدد ما إذا كان القرار سينجح أم لا.⁵⁰

ويقول الكاتب الإسرائيلي حيمي شاليف Chemi Shalev:⁵¹

انحرف ترامب عن السياسة الأميركية المتبعة منذ تبني جورج بوش الابن [George W. Bush] مبدأ إقامة دولة فلسطينية في حزيران/يونيو 2002. رغم ضغوط موظفيه وتوسلات حلفائه، فإن ترامب غير مستعد للالتزام بحل الدولتين. وهو يعتقد أن الفلسطينيين الذين تمّ إضعافهم سيوافقون على العودة إلى طاولة المفاوضات وفحص الصفقة النهائية التي توجد في جعبته، كما يبدو. أيضاً بعد اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، فقد رفعها كما يبدو عن طاولة المفاوضات، وهدد الفلسطينيين بتقليص المساعدات المقدمة لهم إذا لم يقوموا بضبط النفس. خلافاً لاستنتاجات لجنة



بيل [Peel Commission] سنة 1937 والتجربة المتراكمة منذ نشرت استنتاجاتها، فإن ترامب يعتقد أنه بقوة الذراع والتهديد والإضرار بجيوبهم، سيجعل الفلسطينيين يتنازلون عن تطلعاتهم القومية التي تتضمن عنصراً أساسياً وهو أن تكون القدس عاصمة لهم.

ويرى شاليف أن ردة فعل السلطة لن تكون أكثر من "عاصفة إخبارية".⁵²

مع إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة والاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" في 2017/12/6، تصاعدت حدة الخطاب بين الفلسطينيين وإدارة ترامب، وقال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "إننا لا نقبل أن تكون أمريكا وسيطاً بيننا وبين إسرائيل" مؤكداً أن الفلسطينيين يرغبون بعملية "سلام" تقودها لجنة دولية كإطار مرجعي دولي واسع تكون واشنطن طرفاً فيه، لكن ليس الطرف المقرر.⁵³

كان نقل السفارة في الذكرى السبعين للنكبة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للفلسطينيين، إلا أنها شكلت بالنسبة لـ"إسرائيل" دافعاً قوياً من حليفها الأول؛ فترامب أوفى بوعده ولم يعد الأمر مجرد دعاية انتخابية، وهو ما جعل نتياهو، خلال افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، يربط بين وعد بلفور Balfour Declaration قبل أكثر من مئة عام ووعده ترامب.⁵⁴

لم تكتفِ إدارة ترامب بنقل السفارة، بل عملت على محاربة السلطة، وتفكيك مفاصل القضية الفلسطينية في أكثر من اتجاه؛ فقد بدأت بالسعي لوقف عمل وكالة الأونروا والضرب قضية اللاجئين، وبالتالي إقصاء أهم عنصر في الصراع من دائرة البحث. بموازاة ذلك، قررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن الذي كان يعمل بترخيص مؤقت دأب الرؤساء الأمريكيون في السابق على تجديده سنوياً. كما أوقفت كافة أشكال الدعم

المالي للسلطة الفلسطينية فيما عُدَّ حرباً مفتوحة على القيادة الفلسطينية، التي ردت بوقف كافة أشكال التواصل مع الإدارة الأمريكية وقطع العلاقات معها. ففي 2018/10/18، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أن القنصلية الأمريكية التي كانت تعنى بشؤون الفلسطينيين في القدس، ستُلحق بالسفارة الأمريكية. وزعم بومبيو أن القرار "لا يؤشر إلى تغيير في السياسة الأمريكية فيما يتصل بالقدس والضفة الغربية وغزة"، مشدداً على أن الولايات المتحدة ستستمر "في عدم اتخاذ موقف من قضايا الوضع النهائي (للقدس) بما فيها الحدود". وذكر بأن "حدود السيادة الإسرائيلية على القدس، لا تزال موضع مفاوضات حول الوضع النهائي بين الجانبين" الإسرائيلي والفلسطيني.⁵⁵

وفي 2018/3/24، وقّع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على قانون يمنع تحويل مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية، طالما استمرت الأخيرة بتحويل مخصصات لعائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين، وهو الأمر الذي رفضته الرئاسة الفلسطينية، وكان الكونجرس الأمريكي قد صادق على هذا القانون في 2018/3/23. ويمنع قانون تايلور فورس، نسبةً إلى عسكري أمريكي كان قُتل بعد قيام فلسطيني بطعنه في أثناء وجوده في يافا سنة 2016، وزارة الخارجية الأمريكية من تحويل مساعدات للسلطة الفلسطينية، بقيمة 300 مليون دولار، إذا ما استمرت الأخيرة بدفع مخصصات لعائلات الشهداء والأسرى، بدعوى "أنهم قتلوا وأصابوا إسرائيليين"، وفق منظورها.⁵⁶

وفي 2018/8/2، قال رئيس الوزراء الفلسطيني السابق رامي الحمد الله، في تصريحات خلال مؤتمر صحفي بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، إن الإدارة الأمريكية قررت وقف كل المساعدات المقدمة للفلسطينيين. ويشمل ذلك القرار "المساعدات المباشرة للخبز وغير المباشرة، التي تأتي لصالح مشاريع بنية تحتية ومشاريع تنموية"، وفق الحمد الله. واستكمل قائلاً:



”أخبرونا رسمياً أن المساعدات ستتوقف، المساعدات المباشرة توقفت أساساً ولم يدخل أي دولار أمريكي إلى الخزينة منذ شهر، فيما المساعدات الأخرى، إما أوقفت فوراً أو يجري وقفها، وهناك مشاريع لن يتم تجديدها بمجرد انتهائها“.⁵⁷

وكشف مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة ”ستعيد توجيه“ أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة للمساعدات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، إلى برامج في مناطق أخرى. وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه: ”قمنا بمراجعة للمساعدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، لضمان أن هذه الأموال تُنفق بما يتسق مع المصالح القومية الأمريكية وتوفير قيمة لدافع الضرائب الأميركي“. وأضاف: ”نتيجة لتلك المراجعة وبتوجيه من الرئيس، سنعيد توجيه أكثر من 200 مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادي للسنة المالية 2017، والتي كانت مخصصة لبرامج في غزة والضفة الغربية“. وتابع: ”سنخصص هذه الأموال الآن إلى مشاريع لها أولوية قصوى في أماكن أخرى“.⁵⁸

وحتى سنة 2012، كان متوسط الدعم الأمريكي للموازنة للفلسطينيين بين 250-300 مليون دولار، وفق بيانات الميزانية الفلسطينية. وسنة 2017، بلغ الدعم الأمريكي للموازنة الفلسطينية 75 مليون دولار، و80 مليون دولار في سنة 2016، وقرابة 100 مليون دولار في سنة 2015. ويبلغ متوسط الدعم السنوي الأمريكي للفلسطينيين خلال الفترة 2008-2018، نحو 600 مليون دولار، ووصل في بعض السنوات إلى 800 مليون دولار، موزعة على الخزينة والأونروا ومؤسسات أهلية محلية.⁵⁹

وعملت الإدارة الأمريكية على سنّ قوانين وتشريعات تضيق الخناق على السلطة الفلسطينية وتحد من إمكانية الاستفادة من المساعدات المالية الأمريكية، وهو ما يعكس التماهي الأمريكي مع المطالب الإسرائيلية في هذا

الخصوص؛ فالحكومة الإسرائيلية أقدمت أكثر من مرة على حجز أموال المقاصة المستحقة للسلطة الفلسطينية وتجميدها بحجة قيام السلطة بدفع جزء منها لأسر الشهداء والأسرى.

ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أقر الكونجرس الأمريكي قانون مقاومة الإرهاب (The Anti-Terrorism Clarification Act (ATCA)، وتمّ تفعيله في بداية شباط/ فبراير 2019؛ والذي سمح للمواطنين الأمريكيين برفع قضايا ضدّ الجهات والدول التي تتلقى مساعدات أمريكية ولكنها قامت بأعمال إرهابية وأصابت المواطنين الأمريكيين بالضرر.⁶⁰ وهو القانون الذي دفع السلطة الفلسطينية لرفض كل المساعدات الأمريكية المتبقية، لتجنب دفع مليارات الدولارات من الالتزامات القانونية المحتملة والمترتبة على احتمال تفعيل قانون مقاومة الإرهاب ضدّ جهات فلسطينية. وقد أثار هذا الرفض، والذي يعني أيضاً إنهاء جميع المساعدات الأمنية الأمريكية للسلطة الفلسطينية، قلقاً عميقاً لدى الجهات الأمنية الإسرائيلية لاحتمال أن يؤدي ذلك إلى تراجع كفاءة الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ وبالتالي ارتداء القبضة الأمنية التي تمنع شنّ هجمات ضدّ أهداف تابعة للجيش الإسرائيلي والمستوطنين في مناطق الضفة الغربية التي تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية.⁶¹

وأكد أمين سرّ منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أن الحكومة الفلسطينية بعثت برسالة إلى الإدارة الأمريكية طلبت فيها وقف كافة مساعداتها للسلطة الفلسطينية بما فيها للأجهزة الأمنية اعتباراً من نهاية كانون الثاني/ يناير 2019، خشية التعرض لدعاوى قضائية.⁶²

بموازاة ذلك، فإن القرار الإسرائيلي باقتطاع ما تدفعه السلطة للأسرى وذوي الشهداء من أموال المقاصة غالباً سيظل القضية الأبرز والأكثر تأثيراً



على السلطة في حال استمرار تنفيذه في المستقبل المنظور، بعد أن صادقت الهيئة العامة للكنيست Knesset، في تموز/ يوليو 2018، بالقراءتين الثانية والثالثة،⁶³ على مشروع قانون، أقرته الحكومة لاحقاً في شباط/ فبراير 2019؛ ينص على تجميد دفع قيمة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى والجرحى الفلسطينيين التي تبلغ نحو 140 مليون دولار، وذلك من خلال خصم هذه المخصصات من أموال الضرائب. في المقابل، لوّحت السلطة بأنها ستتوجه لمحكمة الجنايات أو لمجلس الأمن لوقف عملية النهب تلك،⁶⁴ ورفضت أن تستلم أموال المقاصة منقوصة.⁶⁵

لم تقتصر العقوبات الأمريكية ضدّ السلطة على الجانب المالي، بل مسّ المستوى السياسي الفلسطيني، فقد أعلن أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، في 2018/9/10، أن الإدارة الأمريكية، أبلغتهم رسمياً بقرارها إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن. وقال عريقات في بيان: "تمّ إعلامنا رسمياً بأن الإدارة الأمريكية ستقوم بإغلاق سفارتنا في واشنطن، عقاباً على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضدّ جرائم الحرب الإسرائيلية، وستقوم بإنزال علم فلسطين في واشنطن العاصمة".⁶⁶ وقال بيان وزارة الخارجية الأمريكية إن "منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ أي خطوة لدعم البدء في مفاوضات مباشرة وجادة مع إسرائيل" ودان "رفض" الفلسطينيين خطة "السلام" الأمريكية التي لم يعلن عنها بعد. وجاء في مشروع قرار إغلاق مكتب المنظمة أن "الولايات المتحدة ستقف دائماً مع صديقتها وحليفها إسرائيل"، وأن "المكتب (بعثة منظمة التحرير) لن يبقى مفتوحاً طالما يواصل الفلسطينيون رفض البدء بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل".⁶⁷ كما ألغت الولايات المتحدة إقامة السفير الفلسطيني لديها، حسام زملط، وأغلقت الحسابات المصرفية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في خطوات وصفتها المنظمة بـ "الانتقامية".⁶⁸

ثالثاً: وقف المساعدات لوكالة الأونروا والمشاريع الفلسطينية

لم تتوقف العقوبات الأمريكية عند وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، بل تعدت ذلك لتصيب المساعدات المالية التي يتلقاها الفلسطينيون، سواء عبر المؤسسات الأمريكية مباشرة أم من خلال الدعم المالي الأمريكي الذي تحصل عليه وكالة الأونروا.

منذ إنشاء الأونروا سنة 1949 وحتى سنة 2018، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر ممول للوكالة، بما ضمن قدرتها على الوفاء بتنفيذ التفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل إلى حلّ سياسي عادل ودائم للصراع.⁶⁹

ومطلع شهر كانون الثاني/يناير 2018، هدّد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بقطع المساعدات عن الفلسطينيين، في حال عدم عودتهم إلى طاولة المفاوضات مع "إسرائيل". وفي تغريدة على تويتر، قال ترامب إن بلاده دفعت للفلسطينيين "مئات الملايين من الدولارات سنوياً، ولم تحصل على تقدير أو احترام"⁷⁰ على الرغم من أن إدارة ترامب لم تكن قد نشرت بعدُ خطتها للتسوية ("صفقة القرن")، إلا أنها اتخذت مجموعة من الخطوات أحادية الجانب المنسجمة مع الموقف، وعلى رأسها الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل السفارة إليها، وقطع المساعدات عن الأونروا. فقد قررت إدارة ترامب مطلع سنة 2018 تخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات لوكالة الأونروا من 365 مليون دولار، إلى 125 مليون دولار سنوياً، لم تقدم منها سنة 2018 إلا 60 مليون دولار. وكان التمويل الأمريكي للوكالة



يمثل سابقاً ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة 1.24 مليار دولار؛ وهو ما يؤثر جذرياً في حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين المعتمدين على خدمات الوكالة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان.⁷¹

وقد بررت الإدارة الأمريكية ذلك بأنه لدفع الدول الأخرى لتحمل هذه الأعباء، ولوقف اشتغال أحفاد اللاجئين من المساعدات. وهو ما جعل الوكالة تواجه "أسوأ أزمة مالية منذ نشوئها" بوصول عجزها لنحو مليار دولار.⁷² وفي تصرّف أشبه بالتباهي، قال ترامب للقادة اليهود في اتصال بمناسبة رأس السنة اليهودية: "لقد أوقفت كمّيات طائلة من الأموال التي كنّا ندفعها للفلسطينيين". وأضاف أنّه قال للفلسطينيين: "لن ندفع إلى أن تعتدوا اتّفاقاً".⁷³

انتقلت إدارة الرئيس الأمريكي، إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، بعد أقل من شهر على قرار نقل السفارة، وسعت الإدارة إلى إزالة ملف اللاجئين، أحد أكثر المواضيع حساسية وصعوبة في قضايا الحل النهائي. تزعم إدارة ترامب أن استمرار الأونروا، يُسهم في استدامة الصراع، ذلك أن إصرار الفلسطينيين على حقّ العودة، بحسب نصّ قرارات الشرعية الدولية، وتحديدًا قرار مجلس الأمن 194 يتناقض كلياً مع "يهودية إسرائيل"، ومن ثم يعطل أي إمكانية لتحقيق السلام بين الطرفين. وترى إدارة ترامب أن بقاء الأونروا يذكي باستمرار جذوة حق العودة للفلسطينيين.⁷⁴

لا تبدو تصرّفات ترامب خارجة عن سياق سياسته المعارضة للاجئين في الولايات المتحدة وخارجها، ويقول هادي عمرو، الذي عينه الرئيس الأمريكي جو بايدن Joe Biden، الذي تم انتخابه في نهاية سنة 2020، مبعوثاً أمريكياً للشؤون الفلسطينية والإسرائيلية، في دراسة نشرها موقع معهد بروكينغز Brookings Institution "أنّه في اقتصاد عالمي تفوق قيمته 100 تريليون

دولار أمريكي، من الممكن أن تغطّي أيّ دولة أخرى مبلغ الـ 300 مليون دولار أمريكي الزهيد الذي ستمتنع الولايات المتحدة عن دفعه“. وأضاف:

السبب الكامن وراء التقليل الذي اعتمدته إدارة ترامب في تمويل الأونروا هو الافتراض الخاطيء بأن اللاجئين الفلسطينيين يكتسبون صفة اللجوء من الأونروا. لكن الأمر غير صحيح، فهم يكتسبون منها من القانون الدولي. فالأونروا دورها ببساطة تقديم خدمات اجتماعية للاجئين عديمي الجنسية، وليس تحديد من يتمنّع بصفة لاجئ ومن لا يتمنّع بها وفق القانون الدولي.

ويتابع: ”نهايةً، السبب الكامن وراء قرار ترامب هو الافتراض الخاطيء بأن تقليل التمويل للأونروا وللمشاريع الإنمائية في الضفة الغربية وغزة سيمارس بطريقة ما ضغطاً على السلطة الفلسطينية. ومجدداً، هذا الأمر لن يحدث، فسيحاول آخرون ملء الفراغ“.⁷⁵

ويؤكد المفوض العام للأونروا بيير كرينبول Pierre Krähenbühl على ضرورة استمرار عمل الأونروا كونها الشاهد على ”الظلم التاريخي الذي وقع على اللاجئين الفلسطينيين“، مؤكداً على ضرورة أن لا ينسى العالم هذه القضية الأساسية. وشدد على ضرورة تطبيق بنود القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان على اللاجئين الفلسطينيين.⁷⁶

وبعد قرار ترامب وقف المساعدات المالية لوكالة الأونروا، طالب 112 عضو كونجرس أمريكي، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، بالتراجع عن قرار وقف دعم وكالة الأونروا، وكذلك التراجع عن وقف دعم مستشفيات مدينة القدس المحتلة، باعتبار قرار وقف التمويل عن وكالة الأونروا وإعادة برمجة المساعدات الخارجية الثنائية بعيداً عن الضفة الغربية وقطاع غزة يهدد استقرار المنطقة، ويقوّض قدرة الولايات المتحدة على تسيير المفاوضات.⁷⁷



وفي موازاة قرار وقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين، أعلنت واشنطن، أن مذكرة تفاهم بتقديم مساعدات عسكرية لـ"إسرائيل" بقيمة 38 مليار دولار على مدى عشرة أعوام قادمة، قد دخلت حيز التنفيذ في 2018/10/2، وقالت وزارة الخارجية الأمريكية، إن واشنطن ملتزمة بتقديم المساعدات العسكرية لـ"إسرائيل" وفق الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما سنة 2016.⁷⁸

وفي سياق الموقف الأمريكي من وكالة الأونروا، كشفت مجلة فورين بوليسي Foreign Policy الأمريكية، في 2018/8/3، أن إدارة ترامب بدعم من صهره ومستشاره جاريد كوشنر Jared Kushner وأعضاء في الكونجرس، يعملون على إنهاء وضعية "لاجئ" لملايين الفلسطينيين من أجل وقف عمل وكالة الأونروا. ونقلت المجلة، عن مسؤولين أمريكيين وفلسطينيين، لم تكشف عنهم، أن تلك المساعي تهدف إلى "إزاحة هذه القضية عن الطاولة في أي مفاوضات محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين". وأضافت أن هناك مشروع قانون، على الأقل، يتم طرحهما في الكونجرس من أجل دفع هذه المسألة. وقالت المجلة إنها حصلت على رسائل بريد إلكتروني تداولها كوشنر مع مسؤولين بالإدارة الأمريكية، دعا فيها صراحة، إلى "ضرورة وقف عمل الأونروا".⁷⁹ وسبق أن نقلت صحيفة "إسرائيل اليوم" في 2018/7/30، عن عضو في الكونجرس الأمريكي قوله إنه يسعى لسنّ قانون جديد يُحدّد عدد اللاجئين الفلسطينيين بين 20-30 ألف لاجئ فقط من أصل أكثر من 5.2 ملايين لاجئ مسجلين في وكالة الأونروا.⁸⁰ ويهدف العضو في مجلس النواب داغ لمبورن Doug Lamborn، عن الحزب الجمهوري، إلى تخفيض الدعم الأمريكي لوكالة الأونروا، عن طريق حصر تعريف اللاجئ الفلسطيني بمن تشرّدوا خلال النكبة فقط واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة. ويقول عضو الكونجرس إن خلفية القانون الجديد مرتبطة باختلاف في تعريف

الأمم المتحدة بين اللاجئين الفلسطينيين، وبين باقي اللاجئين في العالم الذين تتولى رعايتهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير الأونروا. ويمكن الفرق حسب لمبورن في أن تعريف اللاجئين من غير الفلسطينيين ينحصر فقط في الجيل الأول، فيما تتوارث أجيال الفلسطينيين صفة اللجوء. وتنسب الصحيفة لمصادر في الكونجرس أن العدد سينحصر فقط في 40 ألف لاجئ منذ حرب 1948، وهو رقم قليل جداً مقارنة بمعطيات الأونروا.⁸¹

ويقول لمبورن خلال مشروع القانون الذي قدمه إلى الكونجرس الأمريكي:

يجب أن نعيد الأونروا إلى إطارها الأصلي وأن نتصدى لهذه الرواية الزائفة عن تضخم عدد اللاجئين... الفلسطينيين في غزة ليسوا لاجئين. إنهم شعب يعاني في ظل نظام حماس الإرهابي، الذي يأخذ قاداته أموال المساعدات وبدلاً من بناء المدارس والمستشفيات، يبنون أنفاق الإرهاب ويرسلون الصواريخ المخبأة تحت مدارس الأونروا في غزة إلى رياض الأطفال في إسرائيل.⁸²

ترمي إدارة ترامب، في الإطار العام، من خلال الدفع في اتجاه إغلاق الأونروا، إلى تحييد ما تعدّه "عقبة" على طاولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وذلك كما فعلت في "إزالة عقبة القدس"، من قبل، من طاولة المفاوضات. ووفق منطق ترامب في تفسيره مسألة اعترافه بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، فإن ذلك "كان شيئاً جيداً، ذلك أننا أزلنا هذه العقبة من طاولة المفاوضات. في كل مرة، كانت هناك محادثات سلام، فإنهم لم يتمكنوا أبداً من تجاوز أن تكون القدس هي العاصمة. ولذلك قلت فلنرحها عن الطاولة".⁸³ وضمن المنطق نفسه، فإن مسألة "حق العودة" هي "عقبة" أخرى في طريق "السلام"، يجب إزالتها من طاولة المفاوضات. بمعنى إن مقاربة إدارة ترامب تقوم على إنهاء القضايا الجوهرية والمركزية التي تُعرّف الصراع، وتدخل ضمن ما يعرف بـ"قضايا الحل النهائي". في الحقيقة، إن ما قام به هو إزاحة المفاوضات عن الطاولة.



وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية الأمريكية للفلسطينيين، اتخذت إدارة ترامب، في 2018/8/24، قراراً بحجب مساعدات إغاثية وطبية وتنموية للشعب الفلسطيني بقيمة 200 مليون دولار، كان من المفترض صرفها سنة 2018 في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال مسؤول في الخارجية الأمريكية إن القرار جاء بعد مراجعة لـ ”ضمان أن تلك المخصصات تنفق بما يتسق مع مصالح الولايات المتحدة“.⁸⁴ وفي 2018/9/7، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية حجبها 25 مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها مساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها ستّ مستشفيات؛ والتي تقدّم خدماتها الطبية للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة.⁸⁵ وقال مصدر في الخارجية الأمريكية، إن ”المبلغ سيتم تحويله إلى أهداف أخرى في الشرق الأوسط“. وحذّر المسؤول السابق في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) Agency for International Development، ديف هاردن Dave Harden، من أن القرار الأمريكي قد يؤدي إلى ”انهيار“ شبكة المشافي في القدس المحتلة، خصوصاً وأن القرار سيضر بمرضى السرطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين يعتمدون على مشافي القدس للعلاج.⁸⁶

وفي 2018/9/15 قرّرت الإدارة الأمريكية، من خلال جيسون غرينبلات Jason Greenblatt، مساعد الرئيس الأمريكي، وقف تمويل برامج شبابية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة بقيمة 10 ملايين دولار. وألح غرينبلات في تغريدة على حسابه في تويتر آنذاك ”إن القرار يأتي في سياق الضغط على الفلسطينيين“.⁸⁷

وفي 2019/2/1، أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كل مشاريعها في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وقال مسؤول أمريكي ”أنهينا، بناء على طلب من السلطة الفلسطينية، مشاريع وبرامج معينة كانت تمول عبر

المساعدات بموجب الصلاحيات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي في الضفة الغربية وغزة“. وأضاف: ”كل مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة توقفت“. والقرار مرتبط بمهلة انتهت في 2019/1/31، حددها قانون أمريكي جديد يجعل الأجانب الذين يتلقون مساعدات أمريكية أكثر عرضة لدعاوى قضائية في مجال مكافحة الإرهاب. وتعني المهلة أيضاً وقف مساعدات أمريكية بنحو 60 مليون دولار لقوات الأمن الفلسطينية التي يساعد تعاونها مع القوات الإسرائيلية في الحفاظ على هدوء نسبي في الضفة الغربية.⁸⁸



رابعاً: الموقف من المقاومة الفلسطينية

اتسمت مواقف ترامب من المقاومة الفلسطينية بـ”الكراهية المطلقة“ للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية، وقد اتهم كلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي تحديداً، بتربية الأطفال الفلسطينيين على ”العنف وكراهية اليهود“ ناهيك عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بـ”يهودية الدولة“ الإسرائيلية، كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً إلى أن نزعة الإسرائيليين لـ”السلام“ هي الواضحة.

وقد دان دونالد ترامب عندما كان مرشحاً للحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، هجوم فلسطيني في تل أبيب أدى إلى مقتل أربعة إسرائيليين في 2016/6/8، وانتقد إشادة حركة حماس بالمهاجمين. وقال ترامب على صفحته على فيسبوك Facebook: ”أدين بأشد العبارات الممكنة إطلاق النار الإرهابي الوحشي الذي قتل أربعة مدنيين أبرياء على الأقل، وأصاب أكثر من عشرين آخرين في تل أبيب“، مضيفاً أنه على الرغم من أن التحقيقات في الهجوم ما زالت جارية إلا أن من ”الخسة“ وصف حماس للمهاجمين بالأبطال. وقال: ”الشعب الأميركي يساند بقوة شعب إسرائيل الذي عانى لفترة أطول من اللازم من الإرهاب. أمن إسرائيل ذو أهمية عظيمة لي وللشعب الأميركي“.⁸⁹

وفي خطابه الذي ألقاه أمام القمة الأمريكية العربية الإسلامية في الرياض، خلال افتتاح مركز مكافحة التطرف في الرياض، في 2017/5/21، قال ترامب: ”ملتزمون بتعديل استراتيجيتنا لمواجهة أخطار الإرهاب، ويجب أن نعمل على قطع مصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية“، وإن الدول الإسلامية يجب أن تتحمل المسؤولية الكبرى في هزيمة ”الإرهاب“. وخلط ترامب بين

حركات المقاومة في لبنان وفلسطين وبين المنظمات الإرهابية، وادعى أن حزب الله، وحماس، وداعش، والقاعدة وغيرهم ”يمارسون نفس الوحشية... وذبح الأبرياء باسم الدين إهانة لأتباع كل الأديان“. وقالت قناة الجزيرة إن الشخص الذي أعد النسخة الأولى من خطاب ترامب في الرياض هو ستيفان ميلر Stephen Miller، المعروف بأنه يميني محافظ ومن أشد المعادين للمسلمين.⁹⁰

كما كرر ترامب تحريضه ضد المقاومة الفلسطينية وحركة حماس، خلال لقائه نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في أيار/ مايو 2017 خلال زيارة لـ ”إسرائيل“ والصفة الغربية، وتعهد ترامب بحماية ”إسرائيل“ طيلة فترة رئاسته من صواريخ حركة حماس وحزب الله اللبناني.⁹¹ ووصف المحاضر بقسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة بار إيان، يهودا بلانجا Yehuda U. Blanga، الرئيس الأمريكي بأنه ”الرئيس الصهيوني الإسرائيلي الأول“، وخطابه ”خطاب صهيوني حقيقي لوطني إسرائيلي“، وأشار إلى أن أربعة شهور فقط كانت كافية للتماثل المطلق بين المصالح الوطنية للولايات المتحدة و”إسرائيل“.⁹²

ركزت الإدارة الأمريكية في لقاءاتها مع قيادة السلطة الفلسطينية على ضرورة مكافحة المقاومة بحجة أنها ”إرهاب“، إلى جانب مطالبتها بتعزيز التنسيق الأمني، ووقف ما تسميه التحريض الفلسطيني في المناهج التدريسية والإعلام، وعدم تشجيع ”الإرهاب“، من خلال عدم صرف رواتب لذوي الشهداء والأسرى؛ وطالبت بوقف ذلك من خلال إقرار قوانين بهذا الشأن. وتمسكت الإدارة الأمريكية بالشروط الإسرائيلية إزاء المصالحة الفلسطينية. وعندما بدأ أن الموقف الأمريكي قد تغير بعد اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي عُقد في القاهرة في 2017/10/12، أوضحت الإدارة الأمريكية موقفها بأنها



تُميز بين عودة السلطة إلى قطاع غزة لعزل حركة حماس، وبين المصالحة التي تعني مشاركة حماس في الحكومة، الأمر الذي ترفضه واشنطن ما لم تعترف حماس بـ”إسرائيل“ وبقية شروط الرباعية Quarter الظالمة، إضافة إلى نزع سلاحها، مع تفهّم أن هذا لا يمكن أن يحدث على الفور.⁹³

وانسجماً مع الموقف الإسرائيلي ودعم الولايات المتحدة لها، وفي محاولة لنقل الضغط الدولي الأممي من ضغط على الاحتلال إلى ضغط على الفلسطينيين، سعت الإدارة الأمريكية في 2018/12/7، إلى تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة بعنوان ”أنشطة حماس والفصائل في غزة“ يجرّم الفصائل الفلسطينية ويعدّ ما تقوم به ”أعمالاً إرهابية“، ويدينها ”لإطلاق الصواريخ بصورة متكررة على إسرائيل، وللتحريض على العنف بما يعرّض المدنيين للخطر“. وفشل مشروع القرار في الحصول على تأييد أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة، إذ صوّت لصالحه 87 عضواً مقابل رفض 57 آخرين وامتناع 33 عن التصويت.⁹⁴ فيما عدّ انتصاراً للديبلوماسية الفلسطينية المضادة التي رأت فيه جزءاً من معركة ترامب ضدّ الفلسطينيين. وكان من شأن إجازة مشروع القرار الأمريكي تمرير سابقة في تاريخ المنظمة الدولية في إدانة صورة من صور ممارسة الحق في مقاومة الاحتلال الذي تقره المواثيق الدولية، مع أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير ملزمة.

يمكن قراءة التحرك الأمريكي لإدانة حركة حماس عبر الجمعية العامة ضمن ثلاثة سياقات، هي: ⁹⁵ لنزع أي شرعية دولية عن حركة حماس، وشرعنة الموقف الإسرائيلي في حصار القطاع، واتخاذ إجراءات عسكرية ضده إذا اختارت ”إسرائيل“ ذلك.

لا يمكن قراءة المحاولة الأمريكية بعيداً عن التقارير التي تشير إلى اقتراب البيت الأبيض من الكشف عن عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أكد مسؤول أمريكي أن بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة نسقت تحركها هذا بشكل وثيق مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكي، لكنّ هذا لا ينفي أن السفارة الأمريكية المستقيلة في الأمم المتحدة، نيكى هيلي Nikki Haley، كانت القوة الدافعة وراء المحاولة.

وبعد وقوع انفجار في منطقة بيت حانون شمال قطاع غزة، في 2018/3/13، لدى مرور موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، الذي كان يزور قطاع غزة برفقة رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج؛ أسفر عن إصابة سبعة أشخاص بجروح، لكن الحمد الله وفرج لم يصابا بالانفجار.⁹⁶ قال موقع أكسيوس Axios الأمريكي إن مستشار الرئيس الأمريكي وصهره جاريد كوشنر، والمبعوث الخاص الأمريكي جيسون غرينبلات بعثا رسائل إلى الحمد الله ورئيس الاستخبارات ماجد فرج بعد نجاتهما من الانفجار. وحسب الموقع، فقد كتب كوشنر وجرينبلات أن غزة يجب أن تحكمها السلطة الفلسطينية وليس حركة حماس. وفي الرسالة قال المسؤولان الأمريكيان إن محاولة الاغتيال تؤكد أن السلطة الفلسطينية وحدها وتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين يمكن أن تمنح غزة مستقبلاً زاهراً. وأضاف كوشنر وجرينبلات أن النشاط والمتطرفين الذين يبحثون عن المواجهة لا يصلحون لحكم غزة.⁹⁷

خامساً: الموقف من التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية

التطبيع⁹⁸ Normalization بالنسبة لـ"إسرائيل" لا يعني مجرد إقامة علاقات تجارية أو مفاوضات أو سفارات، وإنما من المفروض أن يشمل مراجعة مفاهيم الصراع، وحقائق التاريخ، والأسس الدينية...، أي يجب أن تكون هناك عملية قلب جذرية للنظرة العربية والإسلامية تجاه "إسرائيل" واليهود، بحيث يتحول الكيان الإسرائيلي من كيان سرطاني في أعين العرب والمسلمين إلى كيان طبيعي مقبول لديهم. وبحيث ينشأ عربي مسلم جديد بمفاهيم جديدة تنسف كل ما سبق عن حقيقة الصورة الإرهابية الإسرائيلية، والفكر المتطرف اليهودي.

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار على إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحاولة إيجاد نقطة اختراق حقيقية في جدار عملية التسوية، وإدماج "إسرائيل" في المنطقة العربية، وتعهد الحكومة الإسرائيلية بتجميد الاستيطان، مقابل التطبيع الكامل مع الدول العربية، وإقامة علاقات علنية معها، وحصر الصراع في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحييد الدول العربية عن القضية الفلسطينية،⁹⁹ وذلك ما سعت إليه إدارة الرئيس ترامب عبر "صفقة القرن"، وما تبعها من اتفاقات التطبيع، وأهمها اتفاق أبراهام .Abraham Accords

جاء في القسم الثامن عشر من "صفقة القرن"، تحت مسمى التعليم وثقافة السلام "بأن السلام لا يتجذر في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله ومكافأته، بالترويج لثقافة السلام كعنصر هام في اتفاقية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية؛ لذلك يجب إنشاء ثقافة السلام ووضع حدّ

للتحريض، وتمجيد العنف والإرهاب، وحظر الدعاية المعادية“، بالإضافة إلى البند رقم 3، في القسم الخاص بالتطلعات المشروعة للأطراف، الذي ينص على تحقيق اعتراف وتطبيع تلك الدول التي لا تعترف حالياً بـ”إسرائيل“ أو التي لها علاقة بـ”إسرائيل“.¹⁰⁰

تتميز البيئة الإقليمية بالنسبة لـ”إسرائيل“ بديناميكيتها وتعقيدها، وذلك بسبب تقاطع مصالح دولية مع المصالح الإقليمية للقوى اللاعبة في المنطقة. سعى الرئيس الأمريكي ترامب لدفع الدول العربية باتجاه التطبيع، وتم ترتيب زيارات لمسؤولين إسرائيليين إلى الدول العربية، توجت بزيارة نتنياهو إلى سلطنة عُمان ولقاء السلطان قابوس في 2018/10/28،¹⁰¹ وزيارة وزراء إسرائيليين إلى دول عربية، مثل زيارة وزيرة الثقافة، مريم ”ميري“ ريغيف Miriam “Miri” Regev لأبوظبي، في 2018/10/25 التي وإن جاءت ضمن مسابقة رياضية دولية، إلا أنها تحولت لزيارة ديبلوماسية،¹⁰² فضلاً عن إزالة المعارضة أو حتى التحفظ لدى دول عربية تستضيف بطولات رياضية عالمية من رفع العلم الإسرائيلي وعزف النشيد الوطني الإسرائيلي ”هتكفا“ (الذي يدعو إلى قتل العرب) كما حدث في 2019/3/22، في العاصمة القطرية الدوحة.¹⁰³

كما زاد تفاخر نتنياهو في كل مناسبة حول تعزيز علاقات ”إسرائيل“ مع دول عربية كدلالة عن تغير مكانة ”إسرائيل“ الدولية والإقليمية، وعلى أن القضية المركزية هي إيران والإسلام السياسي وليس الاحتلال. وقد اعتمدت السياسة الخارجية الإسرائيلية على ثلاث رافعات أساسية لبناء شبكة علاقات ”إسرائيل“ وتعزيزها:¹⁰⁴

1. الرافعة التكنولوجية: استخدمت ”إسرائيل“ تفوقها وتميزها التكنولوجي والعلمي، ومنظوماتها المتطورة من الأسلحة من أجل تعزيز علاقاتها الخارجية، وبناء علاقات مع دول جديدة خصوصاً في إفريقيا.



2. تحويل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المتميزة في عهد إدارة الرئيس ترامب إلى مصدر قوة، وجسر لمد العلاقات بين "إسرائيل" ودول أخرى. إذ تطور انطباع لدى الكثير من الدول، بما فيها دول عربية وإسلامية، أن الوصول إلى الإدارة الأمريكية يكون من خلال "إسرائيل". هذا الانطباع أعطته أيضاً الإدارة الأمريكية في أكثر من مناسبة، حيث قاطعت منظمات ودول صوتت ضدّ "إسرائيل" في المؤسسات الدولية، لا بل اتخذت سياسات تسبق "إسرائيل" في مواقفها الإقليمية منذ صعود ترامب.

3. محاولة استغلال الصراع السني الشيعي لإعادة بناء تحالفات استراتيجية إقليمية على أسس المعاداة لإيران وليس الموقف من القضية الفلسطينية. فيما أسهم تراجع حدة الأحداث في البيئة الإقليمية في بلورة تصورات أكثر وضوحاً، بعد أن كانت رؤيتها مشوشة مع بدايات الربيع العربي.

لقد توفرت بيئة عمل مريحة نسبياً للديبلوماسية الإسرائيلية، أتاحت لنتنياهو ضبط السياسة الخارجية وفق تصوراته الأيديولوجية، وأجندته الصهيونية التي تسعى نحو تغييب الاحتلال من أولويات العالم، مقابل تضخيم ما يسمى "المخاطر الإيرانية والجهادية".

شكّل المؤتمر الوزاري الدولي الذي عُقد في شباط/ فبراير 2019، برعاية أمريكية، في العاصمة البولندية وارسو Warsaw، المعني "بدعم مستقبل سلام وأمن الشرق الأوسط The Ministerial to Promote a Future of Peace and Security in the Middle East"، والذي ضمّ دولاً عربية وأوروبية و"إسرائيل"، في ظلّ مقاطعة السلطة الفلسطينية له، لمواجهة إيران وبرنامجها النووي والصاروخي، نقطة مهمة في تطبيع علاقات "إسرائيل" مع الدول العربية، وتحويل الأنظار عن القضية الفلسطينية وتركيزها على قضية ما يسمى "الخطر الإيراني" في المنطقة. وقد قال نتنياهو على هامش مؤتمر وارسو:

شاركت في لقاء ضد إيران يحضره 60 وزيراً للخارجية، وممثلاً من دول العالم. المهم هو عقد اللقاء، وهذا هو لقاء علني وليس سرياً، لأن هناك لقاءات سرية كثيرة. هذا هو لقاء علني مع ممثلين عن دول عربية بارزة تجلس مع إسرائيل، من أجل دفع المصلحة المشتركة قدماً، وهي عبارة عن محاربة إيران.¹⁰⁵

كما عقدت ورشة المنامة التي عرض فيها الشق الاقتصادي من الخطة الأمريكية "صفقة القرن"، في نهاية حزيران/ يونيو 2019.¹⁰⁶ وتبين أنها مجرد تصورات منسوخة من مبادرات أكاديمية سابقة، ولم يتوفر لها الغطاء الفلسطيني، ولا الغطاء العربي والدولي الكافي، كما لم يترتب عنها أي التزامات. وقد لوحظ أنها تشمل منحاً قليلة وقروصاً كثيرة، وطموحاً بإسهامات كبيرة من القطاع الخاص، التي لا يمكن الرهان ولا الاعتماد عليه.

ينطلق التطبيع مع "إسرائيل"، ليس من الشراكة في مواجهة إيران والإسلام السياسي فحسب، بل من الاعتقاد الذي ما يزال دارجاً في الأروقة العربية، أن الطريق إلى واشنطن يمرّ بتعزيز العلاقات العلنية والسرية مع "إسرائيل". لذلك يحرص المسؤولون العرب على لقاء المؤسسات اليهودية الصهيونية في أمريكا، وذلك بهدف التأثير على سياسات الولايات المتحدة تجاههم، والتأثير على المؤسسات اليهودية الصهيونية يتم من خلال العلاقة مع "إسرائيل".

وبدأت تستقر لدى بعض الساسة الإسرائيليين توجهات مفادها أن الدول العربية هي من يمكنها أن تكون طريقاً ومفتاحاً لحل/ حسم القضية الفلسطينية كما تراها "إسرائيل" أمنياً، وليس العكس؛ ما يسميه البعض أسلوب (من الخارج إلى الداخل)، وذلك لإضعاف دور السلطة الفلسطينية في رفض "صفقة القرن".¹⁰⁷



وفي تطور بارز لتطبيع العلاقات بين "إسرائيل" وبعض دول الخليج العربي، تمّ تسريب اتفاق بين الجانبين، سُمي بـ"اتفاق اللا حرب"، فقد انتشر هذا الخبر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في الصحافة الإسرائيلية، وهو اتفاق، بحسب الصحافة الإسرائيلية، يرمي إلى تعزيز التطبيع بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية. ووفق التسريب، فقد أقام وزير الخارجية الإسرائيلي إسرائيلي كاتس Israel Katz سلسلة لقاءات مع وزراء خارجية عرب من أجل بلورة نص الاتفاق، ويقوم جوهر أو منطلق الاتفاق على اعتبار الملف الإيراني التهديد الأبرز، ونظراً لغياب إمكانية واقعية في ذلك الوقت "لحل القضية الفلسطينية" والوصول لاتفاق "سلام" شامل، فيتم التوقيع على هذا الاتفاق.¹⁰⁸

بصرف النظر عن صحة هذا التسريب حول الاتفاق من عدمه، إلا أن لقاءات تطبيعية كانت تجري بين مسؤولين إسرائيليين ودولاً عربية. وفي تطور لافت، يعكس مدى حرص الجانب الإسرائيلي على إيجاد مناخات تمهد الطريق للتطبيع مع الرياض، أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي، آرييه درعي Aryeh Deri، في كانون الثاني/يناير 2020، قراراً يسمح للإسرائيليين بالسفر إلى السعودية بهدف العبادة أو التجارة.¹⁰⁹ وقد رد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، على القرار الإسرائيلي، في تصريحات لقناة سي أن أن CNN الأمريكية، إن بلاده لا تملك علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، وبالتالي "لا يمكن لحاملي جواز السفر الإسرائيلي زيارة المملكة في الوقت الراهن". وربط وزير الخارجية السعودي تطبيع بلاده العلاقات مع "إسرائيل" بعملية "السلام" ضمن المبادرة العربية التي تبنتها جامعة الدول العربية في سنة 2002، والتوصل لاتفاق "سلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين.¹¹⁰

وتتويجاً لمشاريع التطبيع التي رعتها الولايات المتحدة، شهدت سنة 2020 تطورات دراماتيكية تمثلت في توقيع اتفاقيات أبراهام التطبيعية بين "إسرائيل" وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة في 2020/9/15،¹¹¹ والسودان في 2020/10/23،¹¹² والمغرب في 2020/12/22،¹¹³ كما شهدت العلاقات السرية مع السعودية تحسناً ملحوظاً.

وفي مقال لجاريد كوشنر نشرته صحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal في 2021/4/14، يُعبّر عن رؤية إدارة ترامب السابقة للصراع العربي الإسرائيلي والتي تعكس الرؤية الإسرائيلية؛ حيث قال: "نشهد آخر بقايا ما عُرف بالصراع العربي الإسرائيلي". جاء ذلك حين كان يستعرض نتائج اتفاقيات أبراهام، وأضاف:

أحد أسباب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي لفترة طويلة هو الأسطورة القائلة بأنه لا يمكن حله إلا بعد أن تحل إسرائيل والفلسطينيون خلافاتهم. لم يكن هذا صحيحاً أبداً، فقد كشفت اتفاقيات أبراهام عن الصراع على أنه ليس أكثر من نزاع حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لا يحتاج إلى تعطيل علاقات إسرائيل مع العالم العربي الأوسع.¹¹⁴

طرح اتفاق أبراهام المفهوم الإسرائيلي لـ "السلام" الثقافي، الذي طالما سعت "إسرائيل" لتحقيقه، فقد حرص الإسرائيليون على التركيز على التفاهم بين الأديان والتسامح الديني، وفق نصّ المادة رقم 5:

يتعهد الطرفان بتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام، والتعايش المشترك، وثقافة السلام بين مجتمعيهما المتأثرين بروح سلفهما المشترك، إبراهيم... وتطوير برامج بين الشعبين، وحوار بين الأديان، وتبادلات ثقافية وأكاديمية وشبابية وعلمية. وعقد



اتفاقيات تتعلق بالاستثمار، والسياحة، والرحلات المباشرة، والأمن، والاتصالات، والتكنولوجيا، والطاقة، والرعاية الصحية والثقافية، والبيئة، وتعزيز ثقافة التعايش المشترك، ومواجهة التشدد الذي يحضّ على الكراهية والانقسام، والإرهاب، وإقامة "منتدى مشترك رفيع المستوى للسلام والتعايش"¹¹⁵.

إن أخطر ما تضمنه اتفاق أبراهام أنه فتح الباب أمام الجميع، لزيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى، وذلك يعني أن دولتي الإمارات والبحرين قد قبلتا عملياً بالقدس الموحدّة عاصمة لدولة الاحتلال، وسيطرتها على المقدسات المسيحية والإسلامية،¹¹⁶ كما سمح الاتفاق بإقامة الصلاة اليهودية في الحرم القدسي مما مثّل تغييراً واضحاً عن الوضع القائم.

ويمكن ربط اتفاقات التطبيع والتقارب الرسمي بين "إسرائيل" وبعض الأنظمة العربية ببعض التغيرات الإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة، ودفعت "إسرائيل" إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية في المنطقة، وهي:

1. تراجع قوة النظام الرسمي العربي والمؤسسات العربية الجامعة في أعقاب الثورات المضادة للربيع العربي.

2. تعاظم دور ونفوذ بعض دول الخليج العربي (السعودية، والإمارات العربية).

3. تعاظم دور تركيا وإيران كلاعبين إقليميين، الأمر الذي يجعل من قلق "إسرائيل" والإمارات والسعودية قاسماً مشتركاً.

4. تهميش المسألة الفلسطينية وتحولها إلى شأن لدى عدد من أنظمة المنطقة.

وقد رأت الحكومة الإسرائيلية في هذه المتغيرات فرصة من أجل التموّج في خريطة التحالفات الإقليمية، بوصفها شريكة للمحور "السني" في مواجهة

النفوذ الإيراني والتركي. وبالتالي، وجدت "إسرائيل" فرصة سانحة لإعادة صياغة المعادلة الدبلوماسية الإقليمية، بناء على رؤية نتنها هو المتمثلة بفرض مبدأ "السلام مقابل السلام" بدلاً من مبدأ "الأرض مقابل السلام". هذا يعني البدء بالتطبيع الرسمي قبل، أو بمعزل عن، التسوية مع الفلسطينيين، وهو ما يُعدّ مكسباً أمنياً وسياسياً واستراتيجياً لـ "إسرائيل".¹¹⁷



الخاتمة

على الرغم من ترسخ معادلة الربح والخسارة في عقلية رجل الصفقات، تجاوز ترامب القواعد الأساسية في الواقعية السياسية وخدمة المصالح الذاتية الأمريكية المتوارثة في الفلسفة السياسية للحزب الجمهوري. وقد ظهر انحيازه المطلق لجانب "إسرائيل" على حساب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. لم يكتفِ ترامب بالمواقف السياسية المنحازة لـ"إسرائيل" بل استخدم العقوبات الاقتصادية والسياسية تجاه الفلسطينيين، في محاولة لفرض التصور الأمريكي الإسرائيلي لحسم القضايا المركزية للصراع.

قام ترامب بابتزاز الجانب الفلسطيني من خلال منع المساعدات المالية التي كانت تصل للسلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا، أو التي تموّل بعض المشاريع الإنسانية والطبية التي يستفيد منها جزء من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وأراد ترامب أن يخضع الجانب الفلسطيني لإملاءاته ومخططاته التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، فحتى القليل الذي كان معروضاً على الفلسطينيين والذي لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يرضى به الجانب الفلسطيني، لم يعد موجوداً؛ فالإجراءات والقرارات الأمريكية التي مسّت قضايا الحل النهائي، وفرّعتها من مضمونها جعلت أي مفاوضات في المستقبل بلا أمل وبلا معنى؛ فقضايا الصراع والمسائل الإشكالية قد تمّ حسمها على الأرض؛ فالقدس الموحدة تمّ الاعتراف بها أمريكياً كعاصمة أبدية لـ"إسرائيل"، والاستيطان الزاحف لا يخالف القانون الدولي ولا يشكل عقبة من وجهة نظر أمريكية في أي حلول مستقبلية، واللاجئون الفلسطينيون بحسب الرواية الترامبية، هم الجيل الأول الذي هُجّر من فلسطين سنة 1948، والذي بقي منه على قيد الحياة لا يتعدى 40 ألف لاجئ، وبالتالي لا مبرر لمئات الملايين التي تُدفع سنوياً لوكالة الأونروا.

لقد استفاد ترامب من البيئة العربية المترهلة والمتناحرة فيما بينها، وانشغال معظم الدول العربية في الصراعات الداخلية أو في أمور تخص الأمن القومي المحلي، كما استفاد من حالة الانقسام الفلسطيني والمسار الانهزامي الذي يسلكه منظرو أوسلو، وحالة الاستسلام والانهزام التي يعيشها قادة السلطة الفلسطينية، ويحاولون جعلها قدراً لا إمكانية لمواجهة، بينما جزء مهم يكاد يرقى ليكون أغلبية من الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات ما زال يراهن على المقاومة ومواجهة الغطرسة الإسرائيلية ومن ورائها الغطرسة الأمريكية، وهرولة بعض الدول العربية المطبوعة نحو إعلان الأخوة والولاء مع الكيان الإسرائيلي.

لا شك أن السياسة الأمريكية والإجراءات الأمريكية خلال عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية كانت الأكثر حدة والأكثر تأثيراً، ولا شك أن تداعيات هذه السياسة لن تقتصر على فترة حكم ترامب بل ستكون في عدد منها حاكمة وناظمة لأي إدارة أمريكية قادمة سواء كانت ديموقراطية أم جمهورية. إن أمريكا ليست قدراً و"إسرائيل" كذلك ليست قدراً، فالعزيمة والمقاومة والوحدة الفلسطينية والحاضنة العربية والإسلامية كفيلة بإفشال أي مخططات لتصفية القضية الفلسطينية.



الهوامش

- ¹ صحيفة القدس العربي، لندن، 2016/3/11، انظر: <https://www.alquds.co.uk>
- ² موقع الجزيرة.نت، 2017/1/29، انظر: <https://www.aljazeera.net>
- ³ الجزيرة.نت، 2016/3/21.
- ⁴ Haaretz newspaper, 22/3/2016, <http://www.haaretz.com/israel-news/1.710188>
- ⁵ موقع عربي 21، 2016/10/26، انظر: <https://arabi21.com>
- ⁶ وكالة رويترز للأنباء، 2016/2/18، في: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCNOVR0G0>
- ⁷ Haaretz, 3/3/2016, <http://www.haaretz.com/world-news/u-s-election-2016/1.717730>
- ⁸ عربي 21، 2016/10/26.
- ⁹ صحيفة الحياة الجديدة، رام الله، 2016/10/26.
- ¹⁰ صحيفة الحياة، لندن، 2016/5/7. انظر أيضاً:
- Site of Mail Online, 3/5/2016, <http://www.dailymail.co.uk/news/article-3571403/Trump-insists-Israel-building-West-Bank-settlements-says-Netanyahu-moving-forward-Palestinians-fired-thousands-missiles-Jewish-state.html>
- ¹¹ الجزيرة.نت، 2016/12/24.
- ¹² رويترز، 2017/2/3، في: <https://www.reuters.com/article/us-mideast-mh6-idARAKBN15H3II>
- ¹³ جين شاعول، الولايات المتحدة تعلن أن المستوطنات الإسرائيلية لم تعد غير قانونية، موقع ورلد سوسايلست، 2019/11/20، انظر: <https://www.wsws.org/ar/articles/2019/11/isra-n19.html>
- ¹⁴ The Guardian newspaper, 10/12/2011, <https://www.theguardian.com/world/2011/dec/10/palestinians-invented-people-newt-gingrich>
- ¹⁵ كان بينس أول نائب رئيس أمريكي يخطب في الكنيسة، عندما زار "إسرائيل" في 2018/1/22، وقال خلال لقائه الرئيس الإسرائيلي ريوفين ريفلين Reuven Rivlin: "إننا نقف إلى جانبكم في محاربة الإرهاب الإسلامي". انظر: موقع i24News الشرق الأوسط، 2018/1/23، انظر: <https://www.i24news.tv/ar>
- ¹⁶ Site of +972 Magazine, 29/11/2016, <https://www.972mag.com/will-the-trump-administration-view-middle-easterners-as-inferior/>
- ¹⁷ عنصريون في إدارة ترامب... تعرّف إليهم من أقوالهم، صحيفة العربي الجديد، لندن، 2017/2/24، انظر: <https://www.alaraby.co.uk>

Steve Bannon in 2010: 'Islam is not a religion of peace. Islam is a religion of submission', site of Cable News Network (CNN), 1/2/2017,

<https://edition.cnn.com/2017/01/31/politics/kfile-bannon-on-islam/index.html>

كان بانون يدير موقع برايتبارت الإخباري القومي قبل أن يعينه ترامب في موقع بارز في حملته الانتخابية، فوصف الإسلام بأنه "أكثر أديان العالم تطرفاً"، وحذر من أن المسلمين يشكلون "طابوراً خامساً هنا في الولايات المتحدة". انظر: ما قاله فريق ترامب عن الإسلام، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2017/2/9، في:

<https://www.bbc.com/arabic/world-38909710>

Trump frames anti-terrorism fight as a clash of civilizations, defending Western culture against enemies, *Los Angeles Times* newspaper, 6/7/2017,

<https://www.latimes.com/politics/la-na-pol-trump-clash-20170706-story.html>

Site of Pew Research Center, 23/1/2018, <https://www.pewresearch.org>

Ibid. ²¹

العربي الجديد، 2018/1/24. ²²

President Trump's "ultimate deal" to end the Israeli-Palestinian conflict, site of Brookings Institution, 14/2/2017, <https://www.brookings.edu/blog/unpacked/2017/02/14/president-trumps-ultimate-deal-to-end-the-israeli-palestinian-conflict>

مهند مصطفى، "مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية"، في: هندية غانم (محرر)، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2017: المشهد الإسرائيلي 2016 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2017)، ص 108. ²⁴

Haaretz, 15/1/2017, <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-trump-advisers-strenuously-object-to-paris-peace-conference-1.5485820> ²⁵

الجزيرة.نت، 2017/1/15. ²⁶

اختتام مؤتمر باريس حول الشرق الأوسط بتبني حل الدولتين، موقع دويتشه فيله DW، <https://www.dw.com/ar>، انظر: 2017/1/15 ²⁷

الجزيرة.نت، 2017/1/15. ²⁸

اختتام مؤتمر باريس حول الشرق الأوسط بتبني حل الدولتين، موقع دويتشه فيله DW، <https://www.dw.com/ar>، 2017/1/15. ²⁹

مؤتمر باريس للسلام: إيرولت يحذر ترامب من عواقب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، موقع France24، 2017/1/15، انظر: <https://www.france24.com/ar> ³⁰

ترامب يحث نتانياهوا على وقف الاستيطان ولا يتطرق إلى حل الدولتين، موقع France24، 2017/2/15. ³¹

محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 230. ³²



Trump, at UN, backs separate states for Israel, Palestinians, site of The Associated Press (AP), 27/9/2018, <https://apnews.com/article/united-nations-donald-trump-ap-top-news-palestinian-territories-politics-8be3b0c9f6884c74be0dc47f6a4822a1>

وكالة الأناضول للأخبار، 2017/2/15، انظر: <https://www.aa.com.tr/ar>

Haaretz, 19/2/2017, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-backpedals-on-new-settlement-says-israel-at-odds-with-trump-1.5438476>

صحيفة الغد، عمان، 2016/11/11، انظر: <https://alghad.com>

موقع سكاى نيوز عربية، 2019/1/1، انظر: <https://www.skynewsarabia.com>

38 مهند مصطفى، "مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية"، في: هنيدي غانم (محرر)، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2018: المشهد الإسرائيلي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2018)، ص 107.

39 جورج بوش الأب George Bush، وبيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما، زاروا جميعهم ما يطلق عليه اليهود حائط المبكى، لكنهم فعلوا ذلك إما قبل أن يصبحوا رؤساء، أو بعد انتهاء فترة ولايتهم كرؤساء، انظر: عربي 21، 2017/5/16.

40 مهند مصطفى، "مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية"، في: هنيدي غانم، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2018، ص 108.

41 انظر مختصر مكثف حول صفقة القرن في: وليد عبد الحي، تقدير موقف: صفقة ترامب تؤسس لعواصف قادمة في المنطقة، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/1/29، انظر: <https://www.alzaytouna.net/>

وللاطلاع على النص الكامل للصفقة، انظر:

Donald Trump, "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," White House, January 2020, <https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf>

42 الجزيرة نت، 2018/4/15.

43 David Makovsky, Dennis Ross, and Lia Weiner, "The Smart Way to End 'Pay to Slay'," *Foreign Policy* magazine, 2/8/2017,

<https://foreignpolicy.com/2017/08/02/the-smart-way-to-end-pay-to-slay>

44 موقع France24، 2017/11/18.

45 Amir Tibon, Jared Kushner Warns 'There May Be No Solution' to Israeli-Palestinian Conflict, *Haaretz*, 2/8/2017, <https://www.haaretz.com/us-news/kushner-warns-there-may-be-no-solution-to-mideast-conflict-1.5438472>

46 موقع رام الله الإخباري، 2017/9/20، انظر: <https://ramallah.news>

47 عربي 21، 2017/12/22.

48 عربي 21، 2017/12/22.

Celia Belin, "Trump's Jerusalem decision is a victory for Evangelical politics,"⁴⁹ Brookings Institution, 15/12/2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/12/15/trumps-jerusalem-decision-is-a-victory-for-evangelical-politics>

Marc Lynch, "Three Things to Know About Trump's Jerusalem Gambit,"⁵⁰ *The Washington Post* newspaper, 7/12/2017, <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/12/07/three-things-to-know-about-trumps-jerusalem-gambit>

ترامب يدقّ المسامير الأخير في نعش "حل الدولتين"، صحيفة الأيام، رام الله، 2018/1/6، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12701616y309335574Y12701616 نقلاً عن هارتس.

⁵² المرجع نفسه.

⁵³ موقع France24، 2018/1/14.

⁵⁴ موقع عرب 48، 2017/12/7، انظر: <https://www.arab48.com>

⁵⁵ صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2018/10/19.

⁵⁶ الغد، 2018/3/25.

⁵⁷ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2018/8/2، انظر: <http://www.wafa.ps>

⁵⁸ صحيفة الجمهورية، بيروت، 2018/8/28، انظر:

<https://www.aljournhouria.com/ar/news/432252>

⁵⁹ 10 قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2018/9/17.

⁶⁰ Loveday Morris, A U.S. law is about to end security aid to the Palestinians, and Israel is not happy, *The Washington Post*, 31/1/2019.

⁶¹ محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 401.

⁶² موقع France24، 2019/1/22.

⁶³ موقع وكالة قدس برس إنترناشونال للأنباء، 2018/7/27، انظر: <http://www.qudspress.com>

⁶⁴ الكنيست الـ 20 سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان (7 أيار 2015 -

1 كانون الثاني 2019)، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2019/3/20،

انظر: <https://www.madarcenter.org>

⁶⁵ السلطة الفلسطينية ترفض تسلّم أموال المقاصة منقوصة من إسرائيل، موقع اندبندت عربية،

2019/2/21، انظر: <https://www.independentarabia.com>

⁶⁶ وكالة الأناضول، 2018/9/17.

⁶⁷ بي بي سي، 2018/9/10، انظر: <https://www.bbc.com/arabic/world-45473987>

⁶⁸ الجزيرة.نت، 2018/9/17.

- ⁶⁹ الأونروا ترحب باستئناف دعم الولايات المتحدة للاجئين الفلسطينيين، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2021/4/7، <https://news.un.org/ar/story/2021/04/1074052>
- ⁷⁰ بي بي سي، 2018/1/3، انظر: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42549127>
- ⁷¹ مهند مصطفى، "مشهد العلاقات الخارجية"، في: هنيدي غانم (محرر)، تقرير "مدار الاستراتيجي 2019: المشهد الإسرائيلي 2018" (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2019)، ص 101.
- ⁷² محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019، ص 401.
- ⁷³ هادي عمرو، في خطوة واحدة، ترامب ألغى التمويل الأمريكي للأونروا والدور الأمريكي كوسيط للسلام في الشرق الأوسط، موقع معهد بروكنجز، 2018/9/7، انظر: <https://www.brookings.edu>
- ⁷⁴ تقدير موقف: أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018/9/9، انظر: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Why-Trump-Administration-Suspended-UNRWA-Funding.aspx>
- ⁷⁵ هادي عمرو، في خطوة واحدة، ترامب ألغى التمويل الأمريكي للأونروا والدور الأمريكي كوسيط للسلام في الشرق الأوسط، معهد بروكنجز، 2018/9/7.
- ⁷⁶ القدس العربي، 2017/2/3.
- ⁷⁷ وكالة وفا، 2018/10/2، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=LJMBcYa838884611730aLJMBcY
- ⁷⁸ وكالة الأناضول، 2018/10/2.
- ⁷⁹ Colum Lynch, Trump and Allies Seek End to Refugee Status for Millions of Palestinians, *Foreign Policy*, 3/8/2018.
- ⁸⁰ US mulls another drastic cut to Palestinian aid agency's budget, site of Israel Hayom, 30/7/2018, <https://www.israelhayom.com/2018/07/30/us-mulls-another-dramatic-cut-to-palestinian-aid-agencys-budget>
- ⁸¹ 10 قرارات متتالية لـ"ترامب" في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2018/9/17.
- ⁸² Congressman Lamborn Introduces Legislation to Reform the United States' Contributions to UNRWA, site of Congressman Doug Lamborn, United States House of Representative, 23/7/2018, <https://lamborn.house.gov/media/press-releases/congressman-lamborn-introduces-legislation-reform-united-states-contributions>
- ⁸³ Report: Trump to Demand Recognized Palestinian Refugees Be Capped at Tenth of Current Number, *Haaretz*, 25/8/2018, <https://www.haaretz.com/us-news/report-trump-to-cap-palestinian-refugees-at-tenth-of-current-number-1.6412962>

- ⁸⁴ قدس برس، 2018/8/25، انظر :
<http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=46995>
- ⁸⁵ وكالة الأناضول، 2018/9/10.
- ⁸⁶ عرب 48، 2018/9/8.
- ⁸⁷ 10 قرارات متتالية لـ”ترامب“ في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2018/9/17.
- ⁸⁸ الحياة، 2019/2/2.
- ⁸⁹ الحياة، 2016/6/11، انظر أيضاً:
 Haaretz, 9/6/2016.
- ⁹⁰ عرب 48، 2017/5/21.
- ⁹¹ الجزيرة.نت، 2017/5/23.
- ⁹² بوش الرئيس اليهودي الأول وترامب الرئيس الصهيوني الإسرائيلي الأول، عرب 48، 2017/5/24.
- ⁹³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017، ص 230.
- ⁹⁴ بي بي سي، 2018/12/7، انظر : <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46477916>
- ⁹⁵ مهني مصطفى، ”مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية“، في: هنيدي غانم، تقرير ”مدار“ الاستراتيجي 2019، ص 101.
- ⁹⁶ موقع France24، 2018/3/13.
- ⁹⁷ الجزيرة.نت، 2018/3/22.
- ⁹⁸ تأتي كلمة التطبيع المستعملة حالياً ضمن بعد سياسي-اجتماعي مترجمة عن الكلمة الإنجليزية Normalization والتي إن توخيها دقة أكبر تعني (الاعتياد). وهي باختصار تعني عملية تحويل السلوك الطارئ —سواء كان ذهنياً أو نفسياً أو سياسياً أو اجتماعياً— إلى عادة (أو طبيعة) بحيث يظهر وكأنه جزء لا يتجزأ من الحياة الاعتيادية العامة والخاصة للإنسان. انظر: 30 مصطلحاً ثقافياً شائعاً وهاماً أنت بحاجة لمعرفة وفهمهم، في:
<https://web.archive.org/web/20190423170756/https://www.arageek.com/2017/01/23/30-important-idioms-should-know.html>
- ⁹⁹ خليل العناني، ”أوباما والتطبيع بين العرب وإسرائيل“، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد 139، 2009، ص 95.
- ¹⁰⁰ Donald Trump, “Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,” White House, January 2020.
- ¹⁰¹ بي بي سي، 2018/10/28.
- ¹⁰² موقع قناة روسيا اليوم، 2018/10/29، انظر : <https://arabic.rt.com>
- ¹⁰³ بي بي سي، 2019/3/24.
- ¹⁰⁴ بي بي سي، 2017/12/21.
- ¹⁰⁵ بومبيو: لا استقرار بالشرق الأوسط دون المواجهة مع إيران، موقع مدار نيوز، 2019/2/14،
 madar.news : انظر



- ¹⁰⁶ كوشنر يطلق ورشة البحرين، موقع دويتشه فيله DW، 2019/6/25.
- ¹⁰⁷ خالد عنبتاوي، ”مشهد العلاقات الخارجية“، في: هنييدة غانم (محرر)، تقرير ”مدار“ الاستراتيجي 2020: المشهد الإسرائيلي 2019 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ”مدار“، 2020)، ص 111.
- ¹⁰⁸ المرجع نفسه.
- ¹⁰⁹ المرجع نفسه.
- ¹¹⁰ CNN, 27/1/2020, <https://edition.cnn.com/2020/01/27/middleeast/saudi-arabia-us-troops-iraq-intl/index.html>
- ¹¹¹ وكالة الأناضول، 2020/9/16.
- ¹¹² الجزيرة نت، 2020/10/23.
- ¹¹³ عرب 48، 2020/12/22.
- ¹¹⁴ Jared Kushner, Opportunity Beckons in the Mideast, *The Wall Street Journal*, 14/4/2021, <https://www.wsj.com/articles/opportunity-beckons-in-the-mideast-11615750526>
- ¹¹⁵ Abraham Accords Peace Agreement: Treaty of Peace, Diplomatic Relations and Full Normalization Between the United Arab Emirates and the State of Israel, site of U.S. Department of state, https://2017-2021.state.gov/wp-content/uploads/2020/09/UAE_Israel-treaty-signed-FINAL-15-Sept-2020-508.pdf
- ¹¹⁶ ”قراءة في التطبيع/ التحالف الإماراتي والبحريني مع إسرائيل“، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2020/9/17.
- ¹¹⁷ خالد عنبتاوي، ”مشهد العلاقات الخارجية“، في: هنييدة غانم (محرر)، تقرير ”مدار“ الاستراتيجي 2021: المشهد الإسرائيلي 2020 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ”مدار“، 2021)، ص 81.

صدر من سلسلة تقرير معلومات

1. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
2. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
3. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
4. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
5. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
6. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
7. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
8. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
9. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
10. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
11. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.



12. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، اللاجئين الفلسطينيين في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
13. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
14. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
15. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
16. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
17. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
18. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
19. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
20. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
21. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
22. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
23. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
24. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

25. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
26. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
27. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
28. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011-2015، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.
29. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، سلسلة تقرير معلومات (29)، 2022.



هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارته؛ والتي كان لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على القضية الفلسطينية. ويبيّن التقرير الموقف الأمريكي من عمليات الاستيطان ومشروع حلّ الدولتين وعمليات المقاومة الفلسطينية، كما يتناول مشروع "صفقة القرن".

ويستعرض التقرير الإجراءات والعقوبات الأمريكية ضدّ السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووكالة الأونروا، ويتحدث عن الدور الأمريكي في إطلاق اتفاقية أبراهام التطبيعية.

وهذا التقرير هو الإصدار التاسع والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار إلى إحدى القضايا المهمة، التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



ISBN 978-614-494-019-8



9 786144 940198

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

